

نظرات سياسية

لحزب التحرير

ذو الحجة سنة 1392هـ - كانون الثاني (يناير) 1973م

من منشورات

حزب التحرير

-

الطبعة الاولى

بسم الله الرحمن الرحيم

نظرات سياسية

لحزب التحرير

الدول كلها عدوة للإسلام، لأنها تعتنق ديانات ومبادئ تناقض الإسلام، ولها وجهة نظر في الحياة تخالف بل تناقض وجهة النظر الإسلامية، والدول الكبرى بنوع خاص تزيد على ذلك بأنها تطمع في البلاد الإسلامية، ولذلك قضت على الدولة الإسلامية للقضاء على الأمة الإسلامية، ورسمت الخطط البعيدة المدى للحيلولة دون عودة الدولة الإسلامية إلى الحياة لتحول دون عودة الأمة الإسلامية أمة عظيمة بين الأمم، وبالطبع ترسم الخطط وتبذل الجهود لوأد الدولة الإسلامية في مهدها، قبل أن تتحرك الأمة الإسلامية، وستظل دؤوبة على مقاومة الأمة الإسلامية، ومقاومة وجودها، وقوتها، ما دامت الدولة الإسلامية قائمة، أو ما دامت هذه الدول العدو قوية كدولة، أو قوية كشعب، بل كأفراد. وإذا كانت معرفة السياسة الخارجية لكل دولة في العالم، أمراً لا يستغني عنه كل سياسي مسلم، فإن إدراك كنهه، وخفايا، وخطط، وأساليب، ووسائل، الدول الكبرى أمر بالغ الأهمية لكل مسلم بشكل إجمالي، ولكل سياسي بل مفكر مسلم بشكل تفصيلي واقعي، سائراً مع الأحداث اليومية المتغيرة، والمتجددة، مع بقاء التصور الكامل للأسس والقواعد التي تقوم عليها سياسة أي دولة كبرى، من أجل إدراك الأخطار، ودوام العمل لأمن البلاد، أي لأمن الدولة والأمة الإسلامية.

وإذا كان العصر الحاضر تتحكم فيه في السياسة الدولية دولتان هما أميركا وروسيا، فإن اثنتين أخريين من الدول الكبرى لا تنفكان ولن تنفكا عن العمل إلى الرجوع للتأثير الدولي، فوق ما لكل واحدة منهما من أطماع وتأثير في البلاد الإسلامية، ومن حقد وكيد للإسلام والمسلمين. ومن أجل ذلك لا بد من معرفة واقع السياسة الخارجية لكل من أميركا، وروسيا، وإنجلترا، وفرنسا، إلى جانب اعتبار أن الخطر آت من كل دولة، وأن أمن البلاد يتطلب دوام اليقظة والحذر على الجميع.

واقع السياسة الإنجليزية

أول ما يجب أن يعلم أن الشعب الإنجليزي شعب صغير، وأن البلاد الإنجليزية بلاد صغيرة ولذلك غير مؤهلة طبيعياً من هذه الجهة لأن تكون دولة كبرى، ولا دولة يحسب لها حساب، ولكن هذا الشعب الإنجليزي يتميز بميزتين هامتين، هما: الذكاء، وسعة الحيلة.

وبهاتين الميزتين معاً، استطاعت إنجلترا أن تكون دولة كبرى، واستطاعت أن تشكل خطراً على العالم كله بشكل عام، وعلى الدولة الإسلامية بشكل خاص.

أما الخطة التي رسمتها لأن تكون قوية، فإنها تتلخص في شيء واحد، هو: أن تسخر غيرها من الأفراد، والشعوب، والدول، لأن تكون أداة بيدها، أو للسير معها في تحقيق أهدافها أو لمشاركتها في عدواتها لأعدائها، أو في جر المغام ودفغ المغارم، أو لدفعها وحدها للتورط في المشاكل التي تضعفها وتجعلها تسير في السياسة التي يريدتها الإنجليز.

هذه هي الخطة الدائمة لبريطانيا، ولذلك تهتم اهتماماً جدياً بالتوازن الدولي، وتعاوي بل تقاوم إلى حد الحرب إذا استطاعت أي دولة تكبر إلى حد يخل بالتوازن الذي رسمته، وتقاوم أي دولة تحاول أن تصبح الدولة الأولى، وتكافح كل شعب، وكل جماعة، بل كل فرد يسعى للاستقلال عن أي دولة تطمع بالسيطرة عليها، أو للانضمام لأية دولة يساعد هذا الانضمام إلى الإخلال بالتوازن، أو يقوي أية دولة تعاديها.

إن إنجلترا الآن في سبعينات القرن العشرين دولة ضعيفة دولياً، ولكنها قوية واقعياً، فميزاتها المعروفة لا تزالان موجودتين لديها، والشعوب التي كانت مستعمرات لها، لا يزال أكثرها في قبضة يدها تحت اسم الكومنولث، والبلاد الإسلامية لا يزال أكثرها تحت نفوذها أو تحت سيطرتها، والدول الأوروبية التي اعتادت جرها وراءها لا يزال القسم الأعظم منها في ولاء تقليدي لها، أو في صداقة تقليدية معها، وأميركا، مع كونها صارت تنافس إنجلترا وتحاول تقليص حجمها، ولكنها مع ذلك لا تزال المعينة لها في الحياة، والحامية لها من الاندثار والزوال. ولذلك فإن ضعفها دولياً لا يعتبر طرداً لها نهائياً من المجال الدولي، بل هو عملية قامت بها روسيا وأميركا، بالأساليب الدولية، لا بقطع الشرايين التي تمدها بالحياة والقوة، وتضمن لها البقاء واستئناف السير.

لذلك لا يصح أن ينظر لإنجلترا نظرة استضعاف، ولا يصح أن يعتبر ضعفها الدولي دليلاً على ضعفها الحقيقي، بل يجب أن يفرق في النظرة إليها بين حالها دولياً، وبين حالها في مقومات قوتها الحقيقية.

هذا هو أساس السياسة الإنجليزية: شعب صغير في بلاد صغيرة، يريد أن يكون الأول في هذه الحياة، ويريد العظمة والمجد، ومن أجل ذلك يكتل القوى، مهما كانت، ليتخذها أداة لتحقيق عظمته ومجده. وعلى هذا الأساس يسير في جميع سياسته، في حالة القوة كما كان في القرن التاسع عشر وأوائل العشرين، وفي حالة الضعف كما حالة منذ أربعينيات القرن العشرين.

وهدفه من أن يكون الدولة الأولى، أو أن يشارك في السياسة الدولية، هو: أن يتحكم في العلاقات الدولية، وفي الدول نفسها، ليتخذها أداة للسيطرة والاستغلال، وللدفاع عنه حين يلزم الدفاع. فإجلترا هي التي جمعت دول أوروبا لضرب الدولة الإسلامية ثم للقضاء عليها، وإجلترا هي التي جرت العالم للحرب العالمية الأولى، لا لضرب ألمانيا فحسب حين حصل الاختلال في توازن الدول الأوروبية، ولكن أيضاً إلى تصفية الدولة الإسلامية تصفية نهائية. وإجلترا هي التي جرت العالم للحرب العالمية الثانية، لا لضرب ألمانيا فحسب حين حصل الاختلال في توازن دول أوروبا، بل لهذا ومحاوله تصفية النظام الشيوعي في روسيا. وإذا كانت فرنسا وأميركا لم تدرك أي منهما في أعقاب الحرب العالمية الأولى أنهما قد سخرتا من أجل حفظ عظمة إنجلترا وتحقيق أطماعها وحمايتها، ولم تدركا ذلك في الحرب العالمية الثانية، ولكن روسيا كانت مدركة أهداف إنجلترا من الحرب العالمية الثانية، ولذلك فإن هذا الإدراك الروسي هو الذي جعل أميركا في أعقاب الحرب العالمية الثانية تلمس تسخير إنجلترا لها، وجعل فرنسا تتنبه إلى نفسها من إنجلترا، وهو الذي طرد إنجلترا من المجال الدولي بعد أن نجح في إخراج فرنسا منه. وإذا كانت فرنسا لم تبلغ بها الحصافة إلى حد منع إنجلترا من الاشتراك في قضايا أوروبا، وبالتالي من دخول السوق المشتركة، فإن أميركا قد أدركت أن قصاصة أجنحة إنجلترا وتقليص قوتها، وقطع شرايين الحياة لها، أمر لا بد منه للحيلولة دون تسلط الإنجليز على الأميركيين. وعلى هذا بات الأمل قوياً في ضرب الإنجليز الضربة القاضية، وإرجاعهم شعباً صغيراً في بلاد صغيرة، ما دام الروس ليس من المحتمل أن يثقوا بالإنجليز أو أن يكفوا عن الوقوف في وجههم، وما دام الأميركيين قد تنبهوا لما كان حائلاً بهم، وهو تسخير الإنجليز لهم، وما داموا يسيرون في سياسة تقليص القوة الإنجليزية ومحاوله قطع شرايين الحياة لهم.

إن السياسة البريطانية لا تزال تعمل بقوة ضد روسيا بشتى الأساليب، دولياً، وفي السياسات الجزئية، ولا تزال تتخذ حسن التأييد، والخذاع، والأساليب الخفية، لإبقاء أميركا سندا لها، ولمقاومة السياسة الأميركية فيما تقوم به ضد إنجلترا. وإذا كان لا يوجد هناك أمل في أن تتساهل روسيا مع إنجلترا، ولا يوجد أمل في أن تحسم أميركا موقفها مع إنجلترا كحسم روسيا، فإن هناك خوفاً من أن تستطيع إنجلترا تكتيل أوروبا، وبالتالي إيقاف أميركا عن محاولاتها لضرب إنجلترا، أو تخفيف هذه الضربات، وهناك خوف من أن تتحول روسيا إلى الوضع القيصري، فيصبح هدفها حماية نفسها وبقائها دولة كبرى فحسب، لا دولة شيوعية تستهدف العالم كله. ولذلك فإن إذكاء الروح العالمية في روسيا، مع أنها هدف خيالي، وإبقاء المصالح الأميركية خارج العالم الجديد، هما اللذان يبددان الخوف من أن يرجع الإنجليز

إلى المجال الدولي، وبالتالي ببقياهم في حالة الدفاع عن النفس وعدم الانتقال إلى حال السيطرة والهجوم.

أما السياسة الإنجليزية غير الدولية، فإنها ليست في أميركا، ولا في أوروبا، وبالطبع ليس في روسيا وإنما هي متركزة في آسيا وأفريقيا، أي في البلدان التي تطمع في استغلالها، وجعلها قوة لها، وشرايين الحياة لشعبها ودولتها. ولهذا فإن مقتل إنجلترا إنما يكمن في آسيا وأفريقيا وليس في أوروبا، فقوتها تنبع من هذين الموقعين، وحياتها معلقة بوجودها في هذين الموقعين، وما دام هذان الموقعان لها فيهما أو في أي منهما قوة، فإنها تبقى قوية مهما ضعفت، وتبقى دولة حية مؤثرة مهما لحقها من ضربات. ولذلك فإن السياسة الإنجليزية إذا درست للتعلم والعمل فإنما تدرس في آسيا وأفريقيا أولاً، ثم تدرس في أوروبا، ومن هنا كان الفهم الحقيقي للسياسة الإنجليزية، للعمل ضدها، يجب أن يكون في دراسة سياستها في آسيا وأفريقيا، ثم دراستها في أوروبا. لأن سياسة إنجلترا في أوروبا، إنما تنفع للعمل ضدها دولياً، وللحيلولة دون تكتيلها وتسخيرها لها، سواء في السياسة الدولية، أو السياسة الاستعمارية.

وسياستها في آسيا وأفريقيا، وإن كان لا بد فيها من دراستها في كل بلد، أو في كل منطقة على الأقل، ولكن ذلك يدخل المرء في تفصيلات، من الصعب الإحاطة بها، ولأن فيها قابلية التغيير والتحدد والتحول، وهذا تابع لمتابعة الأحداث اليومية، ولذلك من الصعب دراستها، وإن كان من الممكن أثناء العمل متابعتها. ولذلك لا بد أن يكتفى بالخطوط العريضة - لأسس هذه السياسة في هذين البلدين.

وهذه الخطوط العريضة تتلخص فيما يلي:

أولاً: تعتمد إنجلترا في هذه البلاد على أنظمة الحكم، فهي تخلق فيها دولاً جديدة كالأردن أو تقسم الدول إلى أقسام متنازعة كالعهد وفلسطين، أو تكتل الدول التي تريد منعها من الوحدة أو تسهل استغلالها لها ككتنانيا وماليزيا ومشروع وحدة شمال أفريقيا، أو مشروع الهلال الخصيب، أو تغيير الحكام بحكام آخرين كما فعلت في ليبيا وأوغندا. أو تقلب أنظمة الحكم غير الموالية لها كما فعلت في السعودية والجزائر. فهي في مراقبة دائمة لأنظمة الحكم، وفي عمل متواصل فيها إما لتقويتها أو إضعافها أو تركيزها أو قلقلتها، أو غير ذلك.

ثانياً: يعتمد الإنجليز في آسيا وأفريقيا على الاستغلال الاقتصادي عن طريق رؤوس الأموال، والشركات، ورجال الأعمال، والتجار، وغيرهم. فدخلت الهند عن طريق الشركة الشرقية، ولا تزال فيها بواسطة الشركات ورجال الأعمال والتجار. ودخلت جزيرة العرب عن طريق الأموال والتجار ولا تزال فيها بواسطة التجار ورجال الأعمال، ودخلت إيران عن طريق شركات النفط، ولا تزال فيها بواسطة الشركات والتجارة ورجال الأعمال. ودخلت

نيجيريا عن طريق الشركات، ولا تزال فيها بواسطة الشركات والتجارة ورجال الأعمال. وهكذا أكثر البلدان التي لم تدخلها بحرب عن طريق الجيش كالعراق ومصر دخلتها عن طريق الاقتصاد، والبلدان التي خرجت منها عسكرياً مثل كينيا وتنجانيقا وزنجبار بقيت فيها عن طريق الشركات والتجارة ورجال الأعمال.

فالاققتصاد هو الأداة الفعالة للوجود الإنجليزي في أكثر بلاد آسيا وأفريقيا.

ثالثاً: تعتمد إنجلترا في دخول البلاد وفي البقاء فيها على العملاء، وهؤلاء العملاء أنواع، منهم العملاء في السياسة، ومنهم العملاء في الاقتصاد، ومنهم العملاء في التجارة، ومنهم العملاء في الفكر ونشر الرأي، ومنهم العملاء في العلم والتعليم، ومنهم العملاء في الدين الذي تعتنقه البلاد. وإذا كان العملاء في السياسة هم أبرز العملاء الظاهرين، فإن باقي أنواع العملاء لا يقلّون خطراً عن العملاء السياسيين، بل ربما يكونون أشد خطراً على البلاد وأقوى أداة للنفوذ الإنجليزي. ولذلك فإن جميع أنواع العملاء هم جزء من السياسة الإنجليزية فهم تدخل البلاد كما دخلت للجزيرة العربية، وكما دخلت لمصر، وبهم تبقى في البلاد كما هي الحال في الهند وتنجانيقا.

رابعاً: تعتبر الأفكار المضللة، والآراء المثيرة، والأخبار المؤثرة، وما شابه ذلك، وسيلة فعالة للوجود الإنجليزي في البلاد، سواء لدخول البلاد أو للبقاء فيها، ففكرة القومية، قد سلخت البلقان عن الدولة العثمانية، وكانت قوة في تأييد فصل البلاد العربية والبلاد التركية عن بعضها، وأفكار الديمقراطية، والحضارة الغربية، هي التي تبقى البلاد الإسلامية تابعة للغرب وغير قادرة على الانفصال عنه. وهذه الأفكار والآراء، سواء أكانت عامة كالقومية، أو خاصة مثل فكرة نبل بريطانيا، وصدق الإنجليز، ودهاء إنجلترا، قد أوجدت تربة خصبة في كثير من البلدان مكنت إنجلترا من دخول البلاد، ومكنتها من البقاء.

خامساً: تستعمل إنجلترا التضليل السياسي وسيلة فعالة لسيط نفوذها على البلاد، فهي قد دخلت تركيا ولا تزال فيها عن طريق التضليل السياسي، وهي تركز نفسها في جنوب أفريقيا وفي روديسيا عن طريق التضليل السياسي. وهي تسخر تركيا واليونان في قبرص لتمكينها من البقاء فيها عن طريق التضليل السياسي.

هذه أهم الخطوط العريضة لأسس السياسة الإنجليزية في آسيا وأفريقيا. وهذه الأسس هي غير الوسائل الظاهرة كالقواعد العسكرية، والأسطول البحري، والتهديد الفعال، والضغط المثمر وما شابهها. فإن تلك هي وسائل مادية وإن كانت تعتمد عليها إنجلترا في سياستها في آسيا وأفريقيا، ولكنها وسائل ظاهرة مكشوفة، أما هذه الخطوط العريضة الخمسة وما شابهها فإنها هي السياسة المؤثرة التي تكفل الوجود والبقاء. ولذلك لم تكن أميركا وروسيا

فعاليتين في ضرب إنجلترا الضربة الموجعة حين اتفقتا على تصفية القواعد العسكرية في العالم، وحين قلصتا القوة العسكرية الإنجليزية في العالم. فإن هذه محاولات لقطع شريان الحياة لإنجلترا وإضعاف قوتها، وليست قطعاً لشريانها، ولا إزالة لقوتها، فإنه ما دام لإنجلترا عملاء وقوة اقتصادية في أي بلد فإن هذا وحده كاف لبقائها، وللرجوع إليها إذا طردت منها. والهند وتنزانيا ونيجيريا خير مثال على ذلك.

فالسياسة الإنجليزية كما أنها ترسم للاشتراك في السياسة الدولية وللتأثير الدولي، كذلك ترسم للسيطرة وبسط النفوذ، وللإستغلال للبلاد والناس. حتى أن رسمها للناحية الدولة وإن كان من أجل العظمة والمجد، فإنه كذلك من أجل الإستغلال، وحتى بسط النفوذ نفسه إنما هو من أجل الإستغلال. فالأصل في السياسة الإنجليزية إنما هو إستغلال البلاد والناس والباقي كله وسائل لهذا الإستغلال.

هذا هو واقع السياسة الإنجليزية، فإذا فهم هذا الواقع فهماً واقعياً، فإنه حينئذ يمكن أن تسلك الطريق لضرب هذه السياسة، بل يمكن أن تسلك الطريق لضرب الإنجليز.

واقع السياسة الأمريكية

السياسة الأمريكية لها وضعان: وضع ما قبل الحرب العالمية الثانية، ووضع ما بعد الحرب العالمية الثانية، أما وضعها قبل الحرب العالمية الثانية فإنه لا يهمنا كثيراً، وإن كان لا مانع من أن نلم به. أما وضعها بعد الحرب العالمية الثانية فإنه هو المهم، لأن دراسته من أجل العمل هي التي تثمر، أما دراسة وضعها قبل الحرب العالمية الثانية فإنه يفيد في إدراك الأسس التي تقوم عليها السياسة الأمريكية ككل. وهذا ينفعنا في العمل كمعلومات سابقة للحكم على الحوادث الجارية.

والسياسة الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية كانت تقوم على أساس الانفراد في نصف الكرة الغربي، ومن أجل ذلك تبنت مبدأ مونرو. فكانت سياستها الخارجية تقوم على أساس حماية نصف الكرة الغربي من الدول الأخرى الموجود في العالم القديم. والعالم القديم كان يتمثل لأميركا في أوروبا، لأنه بعد الحلف المقدس الذي من أجله وجد مبدأ مونرو، لم يبق في العالم القديم قوة تهدد أميركا، أو يمكنها أن تهدد أميركا سوى أوروبا. فإنه بعد ضرب الدولة الإسلامية وإضعافها لم يبق في العالم القديم سوى أوروبا، ولذلك بنت أميركا سياستها في الدفاع عن نفسها أي في حماية نفسها على رسم سياسة خاصة تجاه أوروبا، وأوروبا كانت فيها أربع دول كبرى هي إنجلترا وفرنسا وألمانيا وروسيا. وهذه الدول بعد أن استراحت من الدولة العثمانية، صار الصراع بينها على أشده، وأميركا كانت تغذي هذا الصراع. فأولاً

اعتمدت سياسة توازن القوى بين الدول الأوروبية بحيث لا تتمكن أي دولة من هذه الدول من السيطرة على أوروبا، وثانياً تبنت إنجلترا تبنياً تاماً واحتضنتها، وأيدتها في سياسة توازن القوى بين الدول الأوروبية، وثالثاً كانت تقف إلى جانب أي دولة أوروبية تريد دولة أخرى أوروبية أن تبتلعها. وبسبب ذلك بقيت الدول الصغيرة كما هي مثل سويسرا ولوكسمبرغ وبلجيكا... الخ، وبقي وضع إنجلترا قوياً، كما بقي وضع فرنسا قوياً. والدولة التي كانت تخيف أميركا من أن تقوم بالسيطرة على أوروبا هي ألمانيا بالدرجة الأولى وروسيا في الدرجة الثانية، ومن أجل ذلك دخلت الحرب العالمية الأولى ضد ألمانيا، واشتركت ضدها كذلك في الحرب العالمية الثانية، ومن أجل ذلك أيضاً وقفت في وجه روسيا بعد الحرب العالمية الثانية ومنعتها من اكتساح أوروبا.

فسياسة أميركا قبل الحرب العالمية الثانية وعقبها كانت سياسة توازن القوى في أوروبا، من أجل حماية نصف الكرة الغربي من أن تدخله أي دولة أوروبية. ولهذا لا توجد لها سياسة خارجية خارج نصف الكرة الغربي إلا سياسة الحماية وهي تعتمد على توازن القوى بين الدول الأوروبية، وكانت كل أعمالها السياسية والعسكرية محصورة في نصف الكرة الغربي، ولم تخرج منه إلا في استعمار الفلبين من أجل اليابان، فإنها كانت تخشى من اليابان، ولكن كانت تكتفي بالاستعداد لضربها إذا فكرت بمهاجمتها فاستعمرت الفلبين من أجل هذه الغاية، واكتفت بذلك لعدم أهمية خطر اليابان.

أما سياستها بعد الحرب العالمية الثانية فقد تغيرت تغيراً كلياً وانقلبت رأساً على عقب، ولذلك فإن السياسة الأميركية التي يجب أن تدرس هي سياستها بعد الحرب العالمية الثانية، لأنها هي السياسة التي تؤثر في الحياة الدولية، والتي تحتاج مكافحتها وإزالة خطرها، إلى تفهم عميق، ومعرفة بالدوافع والأساليب والوسائل.

وقبل كل شيء لا بد أن تؤخذ فكرة عن الشعب الأميركي، لأن الشعوب والأمم التي تختار حكامها بنفسها تعتبر هي الدولة، فلا يوجد هناك فرق بين الشعب والدولة، فالدولة الإنجليزية هي الشعب الإنجليزي، والدولة الفرنسية هي الشعب الفرنسي، والدولة الأميركية هي الشعب الأميركي. والشعب الأميركي أو أميركا، كانت حتى القرن الثامن عشر بل حتى أوائل القرن التاسع عشر مستعمرة من المستعمرات الأوروبية، فكانت الدول الأوروبية هي التي تستعمرها ولا سيما إنجلترا. فلما قامت بثورتها الكبرى وطردت الدول الاستعمارية وطردت إنجلترا بالذات وجدت دولة مستقلة، ثم صارت تنمو حتى صارت دولة كبرى. إلا أن المبدأ الرأسمالي والحضارة الأوروبية، صار هو مبدؤها، وصارت هي حضارتها، وصارت تعتنق الرأسمالية كما يعتقدونها الأوروبيون سواء بسواء، وصارت حضارة أوروبا هي

حضارتها، ولذلك فإنها من حيث المبدأ والحضارة دولة أوروبية لا فرق بينها وبين فرنسا ولا بينها وبين إنجلترا، ثم صارت تتزعم هذه الحضارة وتدافع عنها كما تدافع الدول الأوروبية، حتى قال ايزنهاور وهو رئيس للولايات المتحدة أي لأميركا إننا مستعدون أن نقاتل دفاعاً عن طريقنا في العيش، أي دفاعاً عن الحضارة الغربية وعن المبدأ الرأسمالي.

إلا أن الشعب الأميركي وقد قاتل في سبيل حريته ودفاعاً عنها، وبذل الغالي والنفيس في سبيلها، فقد تعشق الحرية وصارت جزءاً من تكوين عقليته وتكوينه. ثم انه وقد نجح في الحياة ونجح في تجربته نجاحاً منقطع النظير بفضل دأبه وكفاحه، فصارت لديه ميزتان هما الخيال الخلاق، والإرادة البناءة، إلى جانب فكرة سد الذرائع (براجماتزم) وهي سد كل نواحي التفكير والعمل عن نفسه خلال العمل الذي يقوم به، وحصر فكرة وجهده في العمل الذي يقوم به. وبسبب هاتين الميزتين إلى جانب الفكرة العملية ظل يسير في الطريق التصاعدي إلى أن حقق عظمته التي يتمتع بها اليوم. إلا أنه وقد اعتنق المبدأ الرأسمالي والحضارة الأوروبية، فإنه بالطبع صار الاستعمار واستغلال الغير جزءاً من تفكيره والهدف الرئيسي له، لأن النفعية هي وجهة النظر في الحياة لدى الحضارة الغربية، فهي وجهة النظر في الحياة لدى أميركا. ولذلك فهي دولة استعمارية مثلها مثل إنجلترا ومثل فرنسا سواء بسواء، ومثل أي دولة أوروبية تعتنق المبدأ الرأسمالي والحضارة الغربية.

إلا أن هذه الناحية الاستعمارية لم تكن بارزة للناس قبل الحرب العالمية الثانية، لأن أميركا كانت تحصر أعمالها الاستعمارية في نصف الكرة الغربي، فقام الحكم في أميركا على الأساس الرأسمالي، وصارت الدولة هي عبارة عن وكالة للأغنياء والرأسماليين، وأخذت تبسط سلطتها على أميركا الجنوبية وعلى الجزر الواقعة في نصف الكرة الغربي. فكانت استعمارياتها محصورة في العالم الجديد، أما نصف الكرة الشرقي أو العالم القديم فكانت تبشر فيه بأنها تتوق لأن تغير العالم بقوة المثل الذي تقدمه له عن نفسها من الحرية والتحرير، والأخذ بيد الضعفاء ومساعدة الناس. ولذلك كانت أميركا سمعة طيبة في العالم القديم، وكانت لها محبة وإكبار، إلا أنها بعد الحرب العالمية الثانية تكشفت عن أنها دولة استعمارية لا تقل خطراً عن الدول الاستعمارية الأخرى إن لم يكن خطرها أفضح، وظهرت على حقيقتها ولم يجد لديها جديد، بل برز ما كانت تخفيه.

فالسياسة الأميركية حين تدرس يجب أن تدرس على أن أميركا دولة استعمارية، لا فرق في ذلك بين سياستها قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها. إلا أنها بعد الحرب العالمية الثانية جددت أمور وأحوال اقتضت تغيير سياستها بالظواهر والأشكال والوسائل والأساليب، ولكن أساسها ظل كما هو. فقد كانت سياستها قبل الحرب العالمية الثانية تقوم على أساس

الدفاع عن نصف الكرة الغربي، وتخصر أعمالها الاستعمارية، في نظام الحكم الرأسمالي الذي يقوم على الرأسماليين وعلى جعل الدولة وكيالة عن الأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال الضخمة، وفي بسط السيطرة على أميركا الجنوبية والجزر الواقعة في نصف الكرة الغربي، وتقوم على نشر الحرية ومساعدة الشعوب الضعيفة، وتحرير البلاد المستعمرة، ونشر القيم الرفيعة في سائر أنحاء العالم، أي في العالم القديم. ودخلت الحربين العالميتين الأولى والثانية من أجل الدفاع عن العالم الجديد، ومن أجل تحرير البلاد المستعمرة من الاستعمار. وإذا كانت قد عادت إلى وضعها الأصلي وسارت في سياستها المرسومة بعد الحرب العالمية الأولى بحجة عدم استطاعتها القيام بمهمتها في تحرير الشعوب فإنها بعد الحرب العالمية الثانية لم تستطع الرجوع إلى وضعها القديم، أي إلى ما يسمى بالعزلة الأمريكية لأن ظروف الدفاع قد تغيرت، ولأن آفاق الاستغلال قد انفتحت واتسعت أمام الأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال الضخمة، فاضطرت لأن تتورط في العالم كله، واضطرت لأن تظل مشتركة في السياسة الدولية، ولأن تأخذ على عاتقها أمر العالم كله.

أما ظروف الدفاع، فإن الخطر الذي كان عليها إنما هو من تغلب دولة كبرى من دول أوروبا على أوروبا، وكان هذا الخطر محدوداً ومعيناً، وتكفي في دفعه سياسة توازن القوى بين الدول الأوروبية، والتدخل عسكرياً حين يختل هذا التوازن. أما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد برز الاتحاد السوفيتي دولة تشكل الخطر الماحق عليها، سواء أكان ذلك في قوته العسكرية أو في فكرته الشيوعية، وكذلك تبين أن اليابان قد شكلت خطراً على أميركا في الحرب العالمية الثانية، ونشأت الصين دولة شيوعية قوية قد تشكل خطراً عليها في المستقبل، وخرجت أوروبا من الحرب العالمية الثانية واهية القوى. فأوروبا الشرقية قد استولت عليها روسيا، وأوروبا الغربية في حالة إنهاك وضعف ولا تستطيع وحدها مواجهة الخطر السوفياتي الذي يتهدد التوازن الأوروبي. وإلى جانب ذلك ظهر للرأسماليين وأصحاب الأموال الضخمة ما كانت تتمتع به الدول الأوروبية من منافع في الدول التي تستعمرها، ورأت أن أوروبا نفسها يمكن أن تكون موضع استغلال لأميركا. فصار أمامها عاملان جديداً هامين: عامل الدفاع الذي أوجده الأحوال الجديدة التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، وعامل الاستغلال الذي أسال لعابها في البلاد المستعمرة وفي أوروبا نفسها. وأمام هذين العاملين وقفت متحيرة، لا تدري أي طريق تسلك، هل ترجع إلى عزلتها أم تظل مشتركة في هذا العالم؟ واستمرت حيرتها من بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى سنة 1947 وهي تدرس الأوضاع الجديدة دون أن تتخذ أي قرار. وفي سنة 1947 قررت البقاء في العالم، والاشتراك مع الدول الأخرى في سياسة العالم وإدارته، وأصبح للسياسة الأمريكية منذ سنة 1947

نمطها الجديد. إلا أنها، لعدم عراققتها في السياسة الدولية، ولأنها تعتنق المبدأ الرأسمالي، وهذا المبدأ نفسه تعتنقه الدول الأوروبية، وهو يقضي بالصراع على المنافع وبأن الرغبة هو العلاقة بين الشخص والشخص، وبين الدولة والدولة، آكله أنا أو أنت، ولأنها كانت تبشر في العالم القديم بالمثل الرفيعة والقيم العليا والتحرير من الاستعمار، وهي دولة استعمارية لا بد أن تظهر الاستعمارية في سلوكها. لهذه الأسباب الثلاثة وقعت في حيرة في تنفيذ سياستها، ووقعت في ارتباكات عديدة وارتكبت أخطاء فاحشة، واستمرت على هذه الحال طوال الخمسينات حتى أوائل الستينات، حيث غيرت سياستها وسارت في سياسة أخرى.

فبالنسبة للدفاع اتخذت - قبل الستينات - سياسة الأحلاف، وأقامت حزاماً حول روسيا من الأحلاف والقواعد العسكرية النووية وغير النووية: فأقامت مبدأ ترومان لحماية تركيا واليونان كمبدأ مونرو الذي أقامته للدفاع عن نصف الكرة الغربي، وأوجدت الحلف الأطلسي، وحلف جنوب شرقي آسيا، وأوجدت مشروع مارشال لمساعدة أوروبا لتستطيع الوقوف على قدميها ضد الاتحاد السوفياتي، ثم أوجدت سياسة المساعدات الخارجية، فمبدأ تحرير الشعوب الخاضعة للشيوعية، ثم تقوية موقف عدم الانحياز الذي تتخذه الدول غير المنحازة وتبنته وأخذته من إنجلترا أخذاً يكاد يكون تاماً.

وأما بالنسبة للاستغلال فقد وسعت سياسة المساعدات الخارجية حتى شملت أكثر الدول التي كانت مستعمرة، واتخذت سياسة العدوان غير المباشر من الانقلابات، والتخريب والتدمير، وشراء الذمم، سياسة فعالة، وسارت فيها في بلدان متعددة. وبذلك تحملت أميركا مسؤوليات دفاعية ضخمة خارج نصف الكرة الغربي، ومسؤوليات اقتصادية في كل من أوروبا وآسيا وأفريقيا، ورضيت تحمل هذه المسؤوليات العسكرية والاقتصادية، وسارت في سياستها بدأب لا يعرف الملل، وبقوة لا تعرف الوهن. واندفعت فيها أيما اندفاع.

إلا أنها لم توفق في هذه السياسة ولا في جهة من الجهات، إذ أخفقت فيها في الشرق الأوسط أو الأدنى كما أخفقت في الشرق الأقصى، وأخفقت في أوروبا كما أخفقت في أفريقيا، ووقعت في مآزق متعددة، وارتكبت الأخطاء الفاحشة، وتخبطت تخبط العشواء. مما اضطرها إلى دراسة هذه السياسة، ورسم سياسة جديدة سارت فيها منذ سنة 1961 حتى الآن.

أما السبب في ذلك فراجع إلى موقف الإنجليز في الدرجة الأولى منها ومن سياستها، ثم موقف فرنسا في الدرجة الثانية ثم الشعوب الأخرى في آسيا وأفريقيا وحتى في أوروبا نفسها. ذلك أن إنجلترا بحكم العلاقة الخاصة التي كانت قائمة بينها وبين أميركا، قد استطاعت أن تقنع أميركا وفرنسا وسائر دول أوروبا أن العالم الشيوعي يشكل خطراً على

العالم الحر وعلى الحضارة الغربية يهدد وجوده ووجودها. وبذلك قامت السياسة الدولية على أساس أن العالم معسكران: معسكر شرقي أي معسكر شيوعي وتزعمه روسيا، ومعسكر غربي أي معسكر رأسمالي أو العالم الحر وتزعمه أميركا، وبذلك وضعت أميركا في موضع المسؤولية عن العالم الحر، وجعلتها تتصدى لروسيا وللشيوعية، ثم أذكت الحرب الباردة بين روسيا وأميركا تلبس ثوب الحرب الباردة بين المعسكرين، فتورطت أميركا في حرب كوريا، وأخذتها على عاتقها، وعلى الرغم من أنها حرب بين المعسكرين فقد كانت إنجلترا تقوم بأعمال خفية لصالح الصين وروسيا ضد أميركا، ثم صارت تحاول القيام بأعمال لتوريط أميركا، ولإضعافها، مما أربك أميركا وأوقعها في مأزق وأزمات، فكانت مؤتمرات القمة كمؤتمر برلين ومؤتمر جنيف، وكان حلف بغداد لإسقاط محاولات أميركا في إقامة حلف دفاعي في الشرق الأوسط في الحزام الشمالي المربوط ضد روسيا، وكان الصراع العنيف حول ألمانيا وحول الدفاع عن غربي أوروبا، وكانت العرقلات التي تقوم بها في أفريقيا مثل الكونغو وروديسيا الشمالية والجنوبية وغيرها، والعرقلات التي تقوم بها في الشرق الأوسط في مثل فلسطين وشرق الأردن، وفي مثل سورية ومصر، وغير ذلك من الأعمال.

أما فرنسا فإنها وهي تعلم أن شعار الإنجليز هو أن إنجلترا تقاتل لآخر جندي فرنسي وأن أميركا قد جعلت أوروبا تابعة لها في مشروع مارشال، وجعلت فرنسا كواحدة من دول أوروبا وتابعة لأميركا، والفرنسيون يشعرون بعظمتهم ومجدهم ويريدون إحياء تاريخهم، فإنهم قد أحسوا بضرورة الانفصال عن أميركا وعن إنجلترا، والسير في محاولة تزعم دول أوروبا لا سيما وأن مشروع مارشال قد أحيا أوروبا وجعلها تقف على رجليها بالرغم من أنه كان وسيلة ليسط سيطرة أميركا عليها أي على أوروبا، لذلك مرت فرنسا في حالة من التخبط ومحاولة الانعتاق من نير أميركا، حتى جاء ديغول وسار في سياسته الجديدة وفصل فرنسا عن أميركا فعلاً، ووقف من إنجلترا موقف الند، وصار يحاول أن تكون أوروبا بدون إنجلترا القوة الثالثة بين أميركا وروسيا، وصار يحاول التقرب من روسيا، وبذلك ضعف موقف أميركا في أوروبا، وضعف موقفها تجاه روسيا.

فكان من جراء موقف فرنسا، ومن جراء ألاعيب إنجلترا في أوروبا، ومن جراء مشروع مارشال، أن تغير الموقف في إنجلترا وأوروبا تغييراً كلياً، فبعد أن كانت أوروبا ولا سيما إنجلترا وفرنسا وإيطاليا لا تستطيع أن تبقى بعد الحرب العالمية الثانية أمماً مستقلة، وكانت عرضة لاجتياح روسيا لها، وابتلاع الاتحاد السوفياتي لها ابتلاعاً سهلاً، فإنها بفضل المساعدات الأميركية ومحافظتها ظلت دولاً وأمماً موجودة، وقويت بهذه المساعدة. فاستغنت

عن أميركا في الحقل السياسي وصارت تناوئها، وصارت تحاول إزالة أميركا من الحقل الاقتصادي في أوروبا، وصار الحقل العسكري في حالة ميوعة وغموض.

هذا بالنسبة لأوروبا عموماً، ولإنجلترا وفرنسا بشكل خاص، أما بالنسبة لأحوال الأمم والشعوب المستعمرة في آسيا وفي أفريقيا، فإن سياسة أميركا في تحرير المستعمرات وتحويلها إلى دول مستقلة، قد أدت إلى صراع حاد بينها أي بين أميركا والدول المستعمرة، وتحول الاستعمار في أكثر هذه الشعوب من السيطرة العسكرية والسياسة والاقتصادية، إلى السيطرة السياسية والاقتصادية، بعد أن أزيلت السيطرة العسكرية منها. ولكن ظلت هذه الشعوب في أكثريتها تحت ظل إنجلترا وفرنسا، ولم تنل أميركا من السيطرة عليها إلا القليل، فالجزائر وتونس والمغرب مثلاً وإن تحررت من فرنسا ولكنها دخلت تحت سيطرة إنجلترا، وعدن وسومطرة والملايو وغيرها وإن زال عنها الوجه العسكري فقد ظل الاستعمار الإنجليزي فيها في وجهيه الاقتصادي والسياسي، وهكذا أكثر الشعوب والأمم لم تنجح فيها السياسة الأميركية رغم العون والمساعدات، لا في تحريرها تحريراً تاماً من الاستعمار، ولا في تحويلها إلى سيطرة أميركية بحتة سوى القليل القليل الذي هو على وشك النزول كمصر وسورية والسودان مثلاً، ثم تحولت سياسة عدم الانحياز إلى مهزلة حتى صارت الدول الواضح فيها النفوذ الإنجليزي أو الفرنسي تعتبر نفسها دولاً غير منحازة وتدخل ضمن عدم الانحياز.

وبهذا كانت حصيلة السياسة الأميركية في كل من أوروبا وآسيا وأفريقيا إخفاقاً في إخفاق، فلا هي استطاعت أن تأخذ الشعوب المستعمرة من الدول الاستعمارية لاستعمارها هي، ولا استطاعت أن تحرر هذه الدول من ربة الاستعمار، وبدل أن تجعل أوروبا قوة تقف في وجه الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشيوعي، صارت أوروبا ولا سيما إنجلترا وفرنسا دولاً تناوئ أميركا وتزاحمها، وتخلت عن كونها قوة أميركية، بل تخلت فعلاً عن كونها معسكراً غريباً مع أميركا.

أما السياسة الأميركية تجاه روسيا فقد أخفقت كذلك بسبب عاملين اثنين: أحدهما تغير وضع روسيا وتغير سياستها، والثاني عدم إخلاص الدول المحالفة لأميركا للحلف الذي تدخل فيه ولأميركا. أما العامل الأول فإن روسيا قد صنعت القنبلة الذرية والقنبلة الهيدروجينية، وتقدمت في السلاح النووي، وفاقته أميركا في الصواريخ عابرة القارات، وبذلك تغير توازن القوى العسكرية بين المعسكرين أو على الأصح بين الدولتين تغيراً جذرياً، فبعد أن كانت أميركا تتفوق على روسيا بالسلاح الذري صارت روسيا توازي أميركا وتعادلها في هذا السلاح إن لم تتفوق عليها في بعض النواحي، وتحول التوازن من توازن القوى إلى توازن الرعب، وحل محل الأمان الذري المأزق الذري. واستوت قدرة أميركا وروسيا في تدمير بعضها

البعض في حرب ذرية شاملة. وفوق ذلك فقد أقامت روسيا حلف وارسوا مقابل الحلف الأطلسي، وأخذت تهاجم الأحلاف الأخرى حتى زعزعت ثقة أعضائها بها، وجعلتها في نظر الشعوب سبة وعاراً وتأييداً للاستعمار الغربي. وصارت هذه الأحلاف تشكل خطراً على أصحابها، وصار يخالطهم شعور الخوف من عواقب الخطر الذري، وبالتالي من عواقب هذه الأحلاف، وبذلك فقدت هذه الأحلاف قيمتها ولم تعد لها أية منفعة في سياسة الدفاع الأمريكية.

وفوق ذلك فإن السياسة السوفياتية تغيرت تغيراً أساسياً، فقد كانت هذه السياسة تعتمد على التهديدات العسكرية، فصارت تعتمد على الأعمال السياسية، وتخلت عن أسلوب التهديد العسكري المباشر وغير المباشر، وصارت تتبع أسلوب التفوق السوفياتي والتوغل الشيوعي في العالم غير الشيوعي بواسطة الإنجازات السوفياتية التقنية والاقتصادية، وصارت روسيا تسير في سياسة المساعدات الاقتصادية والمساعدات العسكرية، وصارت تعتمد على ذلك في سبيل إخضاع العالم غير الشيوعي للنفوذ السوفياتي. وبالنسبة لأوروبا قد شددت قبضتها على أوروبا الشرقية وجعلت أهلها يلمسون إخفاق سياسة أميركا في تحرير الشعوب الخاضعة للشيوعية، وأخذت تغازل إنجلترا وتحاول إيجاد علاقات بينها وبين فرنسا، وتحاول إضعاف برلين الغربية وألمانيا الغربية، وما أن قاربت الخمسينات على الانتهاء حتى كانت روسيا في ذروة القوة وأصبح خطرهما على العالم بل على أميركا أمراً يحسب له حساب.

وبهذا كله ظهر لأميركا ظهوراً بيناً خطأ السياسة التي رسمتها، وخطر بقائها سائرة في هذه السياسة، ومن أجل ذلك فكرت في ترك هذه السياسة ورسم سياسة جديدة، وكان ذلك في أواخر أيام ايزنهاور، ثم كانت وفاة دالس صانع هذه السياسة فجمدت الأمور كلها لدى أميركا في دراسة الموقف والتفكير بسياسة جديدة، إلى أن جاء جون كيندي رئيساً للولايات المتحدة فأخذ هذه الدراسات أو تبني السياسة الجديدة التي كان يفكر فيها الأميركيون وصاغها صياغة مبلورة، ثم قام بإكمال الاتصالات السرية مع روسيا التي بدأت منذ أيام ايزنهاور إلى أن كان اجتماع خروتشوف بكيندي في حزيران سنة 1961 وعقدت الاتفاقيات السرية بين روسيا وأميركا، ومنذ ذلك التاريخ سارت أميركا في سياسة جديدة في العالم غير سياستها الأولى.

أما ما هي هذه السياسة فإنه لم يكشف النقاب عنها بعد، ولم يكشف النقاب عن الاتفاقيات السرية التي عقدت بين روسيا وأميركا، ولذلك فإنه من الصعب إعطاء تفصيلات عن هذه السياسة، ولا إعطاء خطوط عريضة عنها، وذلك لسريتها، ولعدم كشف خفاياها

ومراميتها. ولكن وقد سارت الدولتان روسيا وأميركا في تنفيذ الاتفاقيات خطوات نقلت الموقف الدولي من حالة معسكرين إلى حالة دولتين، ومن حالة العداء والحصام بين أميركا وروسيا إلى حالة التقارب حتى وصل هذا التقارب بعد زيارة نيكسون رئيس الولايات المتحدة لموسكو في أيار سنة 1972 إلى حد الصداقة الظاهرة، فإنه صار بالإمكان إعطاء صورة أو لمحة عن السياسة الأميركية الجديدة.

معلوم أن الأساس للسياسة الأميركية في العالم مبني على أمرين: أحدهما حماية أميركا والدفاع عنها ضد كل خطر يتهدها أو يمكن أن يتهدها. وثانيهما: استغلال الشعوب والأمم لصالح أميركا، هذان هما الأساسان اللذان ليس من المحتمل أن يجري عليهما أي تعديل، واللذان ليس من المحتمل أن تكون السياسة الأميركية مبنية إلا عليهما. وانطلاقاً من هذا الأساس، وبملاحظة الحوادث التي حصلت والأسلوب الذي سارت فيه أميركا، تكون السياسة الأميركية الجديدة كما يلي:

1- تخلت أميركا عن حساب أية قوة من القوى في سياستها الدفاعية، وصارت سياستها الدفاعية تعتمد عليها وحدها، وعلى قواها ليس غير. فألغيت الأحلاف والمعاهدات والاتفاقيات العسكرية، واعتبرت كأن لم تكن، وتخلت عن القواعد العسكرية جميعها، وذلك لأن سياستها تجاه الدولة التي تخل بالتوازن في أوروبا، أي تجاه روسيا، صارت سياسة صداقة لا سياسة مخاصمة، فلم يعد هناك لزوم لضربها والحيلولة دون خطرها، بل يكتفي بإيجاد وضع دفاعي يمكن أميركا من الدفاع عن نفسها إذا نقضت روسيا اتفاقياتها، أي انتقلت أميركا من سياسة الأمن المطلق إلى سياسة الأمن النسبي، ولذلك صار التفاوض بينهما ولا يزال جارياً حول الأسلحة التي تمكن إحدى الدولتين من غزو الأخرى، لإيجاد توازن بينهما في القوى. وصارت سياستها الدفاعية إيجاد توازن بين قواها وقوى الدول الشيوعية وعلى رأسها روسيا، وتركت سياسة توازن القوى بين الدول الأوروبية، وسياسة توازن القوى بين الدول الآسيوية.

2- تخلت عن سياستها بشأن الحيلولة دون التوسع الروسي أو التوسع الصيني، وحددت البلدان التي يمكن لأمركا أن تتوسع فيها، والبلدان التي يمكن لروسيا أن تتوسع فيها، والبلدان التي لا يمكن لأمركا أن تتوسع فيها، والبلدان التي لا يمكن لروسيا أن تتوسع فيها. وبذلك دخلت مع روسيا في لعبة شطرنج مميته، فإذا توسعت روسيا في بلد لا حق لها بالتوسع فيه وجد خطر الحرب بينها وبين أميركا، وكذلك إذا توسعت أميركا في بلد لا حق لها بالتوسع فيه وجد خطر الحرب بينها وبين روسيا. أما البلدان التي يمكن لكل من أميركا وروسيا أن تتوسع فيها، فإن التوسع يجري بالرضا أو بالمنافسة الرياضية، وهذه أيضاً عرضة

للاحتكاك بينهما ويمكن أن يؤدي هذا الاحتكاك إلى تنافس، ويمكن أن يؤدي إلى تصادم، بل يمكن أن يؤدي إلى حرب بين العملاقين. ومن أجل ذلك تعتبر السياسة الأميركية الجديدة في هذا المضمار لعبة شطرنج مميّة. وصارت قابلية أن تقع أي أميركا في حرب ذرية مع روسيا، أقرب منها في سياستها الأولى لأن سياسة توازن الدول أو التوازن الدولي، أكثر مطاوعة لتجنب الحرب من سياسة توازن القوى بين دولتين، وترك وسائل الاحتكاك بينهما بسياسة التنافس الرياضي.

3- سارت أميركا في سياسة احتكار السلاح النووي لها ولروسيا، وصارت تحاول منع الدول الأخرى من صنع هذا السلاح، أي أنها لاتقاء خطر قوة أخرى غير قوة روسيا قد تبنت مبدأ ضرب كل دولة يشكل نموها خطراً عليها، لا فرق بين أن تكون من دول أوروبا أو من الدول الشيوعية، فهي كما تحاول منع الصين من ازدياد قواها ومن التوسع كذلك تحاول منع إنجلترا من زيادة قواها ومن التوسع. فصار جزءاً من دفاعها، أن تبقى الدول الأخرى في حالة لا تشكل خطراً عليها.

وعملاً بهذه السياسة، أو من ثمراتها، إلغاء القواعد العسكرية في العالم ومنها القواعد العسكرية الإنجليزية، وإلغاء الاستعمار إلغاء تاماً من جميع العالم بإعطاء كل شعب من الشعوب استقلاله وجعله دولة مستقلة استقلالاً تاماً، ومحاربة السيطرة السياسية والسيطرة الاقتصادية في أي بلد من بلدان العالم ما عدا سيطرتها وسيطرة روسيا. وحصر المجال الحيوي لأية دولة في نطاق محدود، ومحاوله حصر المجال الاقتصادي في الأعمال المشروعة كالتجارة والصناعة والزراعة التي تتمشى مع القانون الدولي، وضرب المجال السياسي لأية دولة أينما وجد وقلع النفوذ الأجنبي من أي مكان يوجد فيه، ومنعه من أن يوجد في أي مكان، باستثناء الأمكنة المتفق عليها بينها وبين روسيا.

4- إيجاد أمكنة في العالم منزوعة السلاح وعدم تمكين الدول القائمة فيها من التسلح إلا بالسلاح الذي يلزم للأمن الداخلي وللدفاع المحدود، وكذلك تحديد تسليح بعض الدول في غير الأمكنة المنزوعة السلاح، وفرض شروط قاسية على بيع السلاح للدول الأخرى. وهذا وإن كان يدخل في سياسة منع أية قوة تهدد أميركا، فإنه يجمع إلى ذلك إيجاد الأمن الدائم لأميركا وروسيا، كألمانيا وأواسط أوروبا بالنسبة لروسيا، وكاليابان والشرق الأقصى بالنسبة لأميركا.

هذا بالنسبة لسياسة الدفاع أما بالنسبة لسياسة الاستغلال، أو على الأصح لسياستها الاستعمارية، فإنه لم يلاحظ فيها أي تغيير اللهم إلا بالنسبة لأوروبا، فإن مشروع مارشال قد انتهى، والدول الأوروبية صارت في غنى عن أميركا، بل صارت تناوى أميركا

وتحاول طردها من أوروبا، ولكن أميركا قد نقلت مساعداتها لأوروبا من مساعدات لتقويتها إلى صفقات من أجل استغلالها، وتجلى ذلك في السياسة التجارية، والسياسة الصناعية، والسياسة النقدية. وانه وإن كان الصراع بين دول أوروبا وبين أميركا على أشده من ناحية اقتصادية ولكن أميركا لا تزال تحاول فرض سيطرتها الاقتصادية على أوروبا، فلا يزال الدولار الأميركي قادراً على فرض السيطرة النقدية على أوروبا، ولا تزال التجارة الأميركية مزدهرة في أوروبا، ولا تزال المصانع الأوروبية تحت تأثير أميركا.

أما بالنسبة لباقي البلدان، أي لآسيا وأفريقيا، فلا تزال السياسة الاستعمارية هي سياسة أميركا. وهي تتمثل في الأمور التالية:

أولاً: سياسة التحرير من الاستعمار، وهذه السياسة تقضي بتحرير البلاد المستعمرة، وتحويلها إلى دول مستقلة، ثم النفوذ إلى هذه البلاد عن طريق هؤلاء الحكام، سواء أكانوا من عملائها، أو كانوا من عملاء الدولة المستعمرة التي أعطت الاستقلال. وما فعلته في عدن ومشيخات الخليج وشمال أفريقيا خير شاهد على ذلك. فإن حكام مصر والسودان من عملائها، وحكام عدن ومشيخات الخليج من عملاء الدول التي كانت تستعمرها وهي إنجلترا، وحكام المغرب وتونس وليبيا من عملاء دولة أخرى غير التي كانت تستعمرهم، ومع ذلك فإنها في محاولاتها الدخول إلى هذه البلاد وفرض سيطرتها عليها واحدة وإن كانت أعمالها في مصر أكثر نجاحاً منها في ليبيا مثلاً.

ثانياً: المساعدات الاقتصادية، وهذه على تعدد أنواعها، فإن الغاية منها كلها واحدة وهي إفقار البلد المساعد، وربطه بعجلة أميركا، بحيث تكون المساعدة وسيلة للإفقار، ووسيلة لبسط السيطرة الاقتصادية والسياسية على البلد المساعد، والقروض، والنقطة الرابعة، ومساعدات التنمية وما شابه ذلك تؤدي نفس الغاية، ألا وهي إفقار البلد المساعد وبسط السيطرة الاقتصادية والسياسية عليه.

ثالثاً: المساعدات العسكرية، وهذه المساعدات يقصد منها أمران: أحدهما إيجاد أسواق للمصانع الأميركية، وثانيهما هدر أموال البلد المساعد على سلاح يتحول إلى حديد خردة، ويستهلك ثروة البلد المساعد. إلا أن خطر هذه المساعدات يتجلى في إيقاع البلاد في حالات قلق دائم، إما بإيجاد حروب مصطنعة بشكل دائم لتوريد السلاح، كما هي الحال في الشرق الأقصى والشرق الأوسط، وإما بإيجاد محاولات انقلابية أو إيجاد حركات تخريب وتدمير، فيوقع البلاد في الفوضى والاضطراب، إلى جانب إفقارها وهدر ثروتها، ولئن كانت المساعدات الاقتصادية تجر إلى فرض السيطرة الاقتصادية والسياسة، فإن المساعدات العسكرية تجر زيادة على ذلك إلى إفقار البلاد ووضعها في حالة فوضى واضطراب.

رابعاً: المشاريع الإنتاجية، سواء المشاريع الأمريكية البحتة كمشاريع البترول ونحوها، أو المشاريع التي تدخل فيها مع دولة أخرى تابعة لها كالمشاريع الألمانية واليابانية والإيطالية ونحوها، أو الدول المناوئة لها كإنجلترا وفرنسا. وهذه المشاريع تجعل لأميركا سيطرة اقتصادية وسياسية في البلاد، وتكون وسيلة لاستغلال الناس والبلاد للشركات الأمريكية والأغنياء الأمريكيين.

خامساً: التضليل السياسي والفكري. أما التضليل السياسي فيتجلى في أمرين: أحدهما أن تحقق على يد عملائها ما تريده هي تحت ستار قومي أو وطني، أي تحت ستار كفاح الاستعمار وهذا واضح في الحركات التي قامت في مصر والكونغو وأندونيسيا وغيرها، والثاني أن تقوم هي بأعمال ظاهرة لمصلحة الشعب كالجامعات الأمريكية في القاهرة وبيروت وأنقرة، ومشاريع المياه وتلمية مياه البحر، ونحو ذلك. وأما التضليل الفكري فقد غلب على أميركا اتخاذ فكري التحرر والاشتراكية، فتشغل الناس بالتحرير والاشتراكية والتقدمية، وتجعلهم ينقسمون إلى أقسام متعددة تتناحر على الأفكار، وتبعدهم بهذا عن الطريق الصحيح للتقدم والازدهار. ولذلك كانت أفكار التحرر والتقدم والاشتراكية من أهم وسائل أميركا في الاستعمار، ومن أخطر الأمور على البلاد، ونظرة واحدة إلى الدول التي تنادي بالاشتراكية تكفي للمس أثر هذه الأفكار في تأخر البلاد وسيرها في متاهات لا نهاية لها.

هذه هي السياسة الأمريكية بالنسبة لآسيا وأفريقيا، أي هذه هي السياسة الأمريكية لاستغلال الشعوب، أي السياسة الاستعمارية الأمريكية، وهي سياسة خفية وخبيثة، تجر الشعوب لحظيرة الاستعمار بحيث لا تبقى لها إرادة، بل تنحذب للدخول تحت سيطرة أميركا كما ينحذب الفراش للنار، ولذلك فإن مقاومتها أكثر صعوبة من مقاومة السياسات الاستعمارية الأخرى. ولكنها إذا فهمت على حقيقتها وفهمت إلى جانبها سياستها الدفاعية الجديدة، فإنه يمكن أن تسلك الطريق لضرب سياسة أميركا الاستعمارية، بل لضرب السياسة الأمريكية كلها، وحينئذ يمكن أن تطرد أميركا نهائياً، وأن ترجع إلى بلادها كما كانت، بل يمكن أن تضرب الضربة القاضية التي لا تبقى لها كدولة استعمارية أي تأثير بل أي وجود.

واقع السياسة الفرنسية

إن سياسة فرنسا الأساسية هي سياسة العظمة، وهذا هو الأساس لكل سياسة فرنسا، فكل ما تقوم به من أعمال سياسية إنما ينبني على أساس هذه العظمة، فأتجاهها الاستعماري إنما تحركه سياسة العظمة، فهي حين اندفعت في الاستعمار والفتح إنما كانت تسير في سياسة العظمة، وحين أخذت تتلكأ في التخلي عن المستعمرات، وتعاقد في ترك

المستعمرات إنما تندفع إلى ذلك للمحافظة على سياسة العظمة، وبالرغم من احتلال ألمانيا لها، وخروجها من الاحتلال منهوكة القوى، وفي وضع متهافت، فإنها ظلت تحاول أن تبني كيانها من جديد وتتطلع لأن تعود من جديد دولة عظمى، وذلك بناء على سياسة العظمة، وهي حين كانت تحاول الاستعانة بإنجلترا وأميركا لإعادة بناء كيانها، وحين بدأت تزاحم إنجلترا وتناوى أميركا فإنها في الحالتين كانت تسير وفق ما تتطلبه سياسة العظمة. فسياسة العظمة هي سياستها الأساسية.

وفرنسا قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها يشغلها أمران: أحدهما وضعها في أوروبا، والثاني وضعها الإمبراطوري، أي وضعها بالمحافظة على وجود مستعمرات لها. أما وضعها الجغرافي، فإنها بحكم موقعها الجغرافي في أوروبا تخشى دائماً ألمانيا، وتحسب حساباً لإنجلترا، ولذلك كان هاجسها هو هاتين الدولتين. فهي تخشى ألمانيا من أن تكتسح حدود فرنسا، وتخشى إنجلترا من أن تسيطر على أوروبا. ولذلك تركز كل أمرها، وترسم جميع سياساتها على أساس المحافظة على حدودها، وعلى أساس توازن القوى في أوروبا. وعلى هذين الأساسين: المحافظة على حدودها، وكونها يجب أن تكون هي قائدة أوروبا، قامت سياستها في أوروبا. أما وضعها الإمبراطوري، فإن فرنسا قد اندفعت في العالم منذ القديم تستهدف الفتح والاستعمار، فوجدت لها مستعمرات في آسيا كسورية ولبنان، وفي أفريقيا، كشمال أفريقيا وعدة بلدان أخرى كالسنغال والصومال وغينيا وغيرها، وفي الشرق الأقصى كالهند الصينية. ولما وقعت الحرب العالمية الثانية وخرجت فرنسا محطمة الأضلاع، صارت تحاول الاستعانة بكل من إنجلترا وأميركا للمحافظة على الاستعمار. وبالرغم من انتشار فكرة التحرر من الاستعمار ومن جعل سياسة هيئة الأمم تحرير البلاد المستعمرة، ظلت فرنسا تثبت بالبقاء في المستعمرات حتى أخرجت منها بالقوة تارة وبالضغط الدولي تارة أخرى. ورغم ذلك فإنها سيراً وراء سياسة العظمة لا تزال سياستها مبنية على العاملين الأساسيين وهما: وضع فرنسا الدولي أي وضعها في أوروبا، ووضعها الإمبراطوري أي وضع مستعمراتها بالنسبة لها، أي ظلت متمشية على سياسة العظمة.

ان فرنسا وإن كانت دولة استعمارية فإنها تختلف عن إنجلترا وأميركا، فإنجلترا تحكمها الفئة الأرستقراطية، حكماً حقيقياً، وإن كان يغلف بالشعبية والرأي العام تغليفاً يحفظ بقاء الحكم الحقيقي في يد الأرستقراطية، والناحية الاستعمارية فيها ناحية استغلال مادي، لا للعظمة فحسب بل لامتناس دماء الشعوب واستغلال ثروات البلاد المستعمرة، وبالرغم من اشتغالها بالناحية الفكرية والناحية العلمية ولكنها تشتغل فيها كأداة للاستعمار، أي لفرض السيطرة، وخاصة السيطرة الاقتصادية التي تنتج حتماً السيطرة السياسية. أما أميركا فإنها

تحكمها طبقة الرأسماليين وأصحاب الأموال الضخمة من شركات وأفراد، والحكام أياً كانوا ومن أي حزب أتوا إنما يقومون بهذه المهمة. وتغليب هذا الحكم بالشعبية، والتوسل إليه بالرأي العام إنما هو ناتج عن تكوين أميركا نفسها من أنها مكونة من شعوب قررت مصيرها ولا تزال حريصة على تقرير مصيرها، ولكن مهارة الرأسماليين، مع كون المبدأ الرأسمالي هو مبدأ الشعب الأمريكي، جعلاً هذا الرأي العام لا يوجد إلا حكماً يكونون وكلاء عن الرأسماليين. ولذلك فإن استعمارها تتجلى فيه الناحية الاستغلالية أي الناحية الاستعمارية وهي فرض السيطرة، لا سيما السيطرة الاقتصادية التي تنتج حتماً السيطرة السياسية وهي وإن كانت تشتغل بالناحية الفكرية والعلمية، ولكنها تشتغل فيها أداة للاستغلال، وهي وإن كانت تعمل لإيجاد المجد الأمريكي والعظمة الأمريكية، ولكنها تسخر ذلك من أجل الاستغلال المادي، أي من أجل مص دمء الشعوب واستغلال ثروتها. أما فرنسا فإن سياستها هي سياسة العظمة، والعظمة وإن كانت لا توجد إلا بالقوى المادية والثروة الاقتصادية، ولكن الناحية الاستعمارية فيها غير مقتصرة على فرض السيطرة العسكرية والاقتصادية والسياسية، بل تضم إليها السيطرة الثقافية وهي تتشبث بالسيطرة الثقافية والفكرية أكثر من تشبثها بالسيطرة العسكرية والسياسة الاقتصادية، ولذلك فإنها حين اضطرت تحت القوة وتحت الضغط للتخلي عن السيطرة العسكرية فإنها حاولت أن تتشبث بالسيطرة الاقتصادية والسياسية، وحين أخرجت من مستعمراتها بالقوة والضغط الدولي، ظلت تتشبث بالسيطرة الثقافية والفكرية إلى أبعد حدود التشبث، ولذلك لا تزال تحاول الإبقاء على العلاقات الثقافية مع البلدان التي كانت مستعمرات لها. فالسيطرة الثقافية هي أساس الاستعمار الفرنسي. وذلك أن فرنسا تعتبر نفسها هي أساس الثقافة في العالم. فهي ترى أن فرنسا كانت في القرن التاسع عشر حين كان العالم يقبل على الثقافة، كانت فرنسا دار العالم الثقافية، وأن الفكر الفرنسي قد اتسع في كل مكان من خلال السياسة والفن والأدب والتربية، وأن الثروة الفرنسية هي التي صاغت فكرة الحرية في العالم، وحملتها جيوش نابليون لكافة أنحاء أوروبا وإلى مصر وغيرها. وأن أمم أوروبا وأميركا اللاتينية استفادت من قانون نابليون وأن اللغة الفرنسية قد سادت المؤتمرات الدولية وأصبحت اللغة الفرنسية اللغة الثانية لكل متعلم، وأن فلاسفة فرنسا ومفكراتها وعلماءها وأدباءها قد برزوا في العالم بوصفهم رواد المعرفة الإنسانية والعلمية. ولذلك فإن الناحية الثقافية هي من أغلى تراث فرنسا، ومن أجل ذلك فإن علاقات فرنسا الثقافية بالعالم، هي أهم العلاقات، وهي لا تقل أهمية في قوتها وغزوها عن الأساطيل والجيوش والأموال. فهي رأس مال هام في الثروة الفرنسية، وفي الغزو الفرنسي، وفي الاستعمار الفرنسي. ومع أن هذه العلاقة الثقافية لفرنسا

قد طرأ في العالم ما يكفي لحوها، ومع ذلك فإن فرنسا لا تزال تتشبث بما أيمأ تشبث. فبالرغم من أن فرنسا قد ضعفت اقتصادياً وسياسياً عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من أن اللغات الأخرى كاللغة الإنجليزية مثلاً قد نازعت اللغة الفرنسية في المؤتمرات والمخابرات الدولية، وبالرغم من بروز التناقض بين الأفكار الفرنسية والسلوك الفرنسي في المستعمرات، بالرغم من كل ذلك وغيره فإن فكرة سيادة الثقافة الفرنسية في العالم، لا تزال متمركزة في نفس فرنسا، ولا تزال تأخذ دور المسلمات البديهية في العقل الفرنسي، وصار مركباً نفسياً لدى فرنسا يتحكم في تصرفاتها السياسية. ومن هنا نجد أن الاستعمار الفرنسي يزيد على كل استعمار، لأن الاستعمار هو فرض السيطرة العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية على البلاد المستضعفة. وأنه إذا أكره على رفع السيطرة في واحدة من هذه السيطرة فإنه يتشبث بالسيطرات الأخرى حتى آخر سيطرة، ولكن الاستعمار الفرنسي، يجعل التخلي عن السيطرة الثقافية غير قابل للبحث وغير قابل للتسليم. ولذلك فإن الاستعمار الفرنسي أفضع تأثيراً من كل استعمار.

إن الاستعمار الفرنسي كأبي استعمار يعتمد في تركيز استعماره وفي تركيز نفوذه على القوة العسكرية والأعمال السياسية والعوامل الاقتصادية والتضليل السياسي والفكري، ولكن الاستعمار الفرنسي يزيد عن كل استعمار بأنه يجعل الناحية الثقافية والفكرية ركيزة أساسية لاستعماره أي ركيزة لفرض سيطرته على كل بلد لا سيما البلاد التي كانت مستعمرات له. فالبرنامج الفرنسي في محطة الإذاعة في بيروت، والمدارس الفرنسية في سورية بما فيها لبنان، وفي البلاد الأفريقية التي كانت مستعمرات لها، وحتى في الهند الصينية، من الأمور التي تحرص عليها فرنسا كل الحرص. ومع أن فرنسا تقلد أميركا في المساعدات الاقتصادية وفي الصفقات التجارية، وتقلد إنجلترا بمحاولة اصطناع العملاء، ولكنها لا تعول على ذلك وإن كانت لضعفها غير ناجحة فيه. وتعويلها كله يتركز على العلاقات الثقافية وعلى الصداقات التقليدية المبنية على اتحاد الأفكار وتقاربها.

ونظراً لضعف فرنسا وسقوطها عن مستوى الدول الاستعمارية الأخرى، فإنه يصعب وضع خطوط عريضة لسياستها تجاه آسيا وأفريقيا. وأنه وإن كان من الممكن وضع خطوط عريضة للسياسة الفرنسية في العالم، ولكن نظراً لعدم وجود قدرة لفرنسا على التأثير في السياسة العالمية فإنه ليس من المهم وضع خطوط عريضة لهذه السياسة. ويكفي أن يعلم أن سياسة فرنسا الأساسية هي سياسة العظمة ليفهم كل تصرف من تصرفاتها السياسية.

واقع السياسة الروسية

مرت السياسة الروسية في أربعة أدوار، هي: السياسة الروسية في عهد القيصرية، وهذه كانت سياسة وطنية تقوم على أمرين: أحدهما المحافظة على روسيا، والثاني التوسع في حدود الدولة وفي نفوذها. ثم جاءت السياسة الشيوعية بعد أن تسلم الحزب الشيوعي الحكم في روسيا، فصارت سياسة الدولة سياسة شيوعية تهدف إلى إيجاد الثورة العالمية ونشر الشيوعية في العالم. ثم جاءت السياسة الروسية الشيوعية بعد وفاة لينين وتولي ستالين الحكم في روسيا، فأصبحت سياسة الدولة سياسة روسية شيوعية، تتخذ المحافظة على الدولة الروسية الأساس الوحيد للسياسة، مع المحافظة على العمل للثورة العالمية ونشر الشيوعية، فالثورة العالمية ونشر الشيوعية لا يتأتى إلا عن طريق روسيا وبالمحافظة عليها. فالمحافظة على دولة روسيا وتوسيعها ونشر نفوذها هو الذي يجب أن يكون واجب كل شيوعي أينما كان وواجب السياسة الشيوعية في كل أعمالها. ولذلك يقول ستالين: "الثوري هو الشخص المستعد دون موارد، ودون قيد أو شرط، وبكل شرف، أن يؤيد الاتحاد السوفياتي ويدافع عنه،... والدولي هو الشخص الذي لا يضع شرطاً، ولا يتردد، في الدفاع عن الاتحاد السوفياتي، لأنه قاعدة للحركة الثورية العالمية. ويستحيل الدفاع عن هذه الحركة، أو تقدمها، دون الدفاع عن الاتحاد السوفياتي". ثم تحولت هذه السياسة إلى سياسة روسية بحتة تتخذ الشيوعية والأحزاب الشيوعية وسائل للمحافظة على روسيا وتوسيع حدودها ونشر نفوذها. أي رجعت إلى سياسة روسيا القيصرية، مع فارق واحد فقط، هو أن روسيا القيصرية كانت تتخذ الأعمال السياسية والأعمال العسكرية من أجل تنفيذ سياستها، أما الاتحاد السوفياتي حالياً فإنه يغلف الأعمال السياسية بغلاف الشيوعية والاشتراكية، ويتخذ الأعمال العسكرية وفقاً لمتطلبات السياسة الدولية بغض النظر عما تتطلبه الشيوعية. وإذا كانت سياسة لينين، وسياسة ستالين، أي السياسة الشيوعية بمختلف أساليبها صارت تاريخياً ولم تعد واقعاً، فإنه لا فائدة من بحثها أو الحديث عنها، ولذلك فإن البحث لا بد أن يحد في سياسة الاتحاد السوفياتي الحالية، لأنها هي التي تواجه الآن، وهي التي من المنتظر أن تظل تواجه إلى أمد بعيد، حتى لو تغير الحكام الحاليون وجاءت فئة أخرى، فإنه ليس من المنتظر أن تعود روسيا للسياسة الشيوعية، لأن الفكرة الشيوعية فقدت زخمها في روسيا، وظهر عوارها للعالم. وإذا حصل أي تغيير في سياسة الاتحاد السوفياتي الحالية، إذا تغيرت الفئة الحاكمة الحالية، فإنما يحصل في تخفيف تطبيق الشيوعية، وفي تخفيف أو تلطيف تغليف الأعمال السياسية بها. ولذلك فإن مواجهة السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي إنما تواجه بوصفها سياسة روسيا، لا

سياسة دولة شيوعية، وتواجه الشيوعية فيها كغلاف للأعمال السياسية أو على الأكثر كأعمال سياسية لا كدعوة شيوعية تحملها دولة كبرى.

وقبل البحث في سياسة الاتحاد السوفياتي لا بد من إعطاء لمحة خاطفة عن الشعب الروسي، لأنه، كما هو معروف، لا يوجد هناك شعب غير الدولة، وغير الحزب الحاكم، في أي بلد يحكم نفسه فعلاً، وإنما الدولة هي الشعب، والشعب هو الدولة. ولذلك فإنه حين يجري الحديث عن الاتحاد السوفياتي أي عن روسيا، إنما يجري عن الدولة باعتبارها الشعب، وعن الشعب باعتباره الدولة، ولذلك لا بد من إعطاء لمحة عن الاتحاد السوفياتي أي عن روسيا.

والاتحاد السوفياتي ليست لديه أية صفات خاصة به كما هي الحال في إنجلترا أو أميركا، فإنجلترا تتميز بالذكاء وسعة الحيلة، وأميركا تتميز بالخيال الخلاق والإرادة البناءة إلى جانب فكرة سد الذرائع (البراجماتزم) وإنما روسيا كسائر بلدان العالم، أناس عاديون، ولكن توجد لديهم ما يوجد لدى الأمم الكبرى من الوطنية والشعور الذاتي الوجود المؤثر ولديهم ما لدى الأمم الكبرى والدول الكبرى من حب السيطرة والغزو. ولذلك ظلوا محافظين على وضعهم العالمي دولة كبرى كسائر الدول الكبرى، لا فرق في ذلك بين عهد القيصرية وعهد الحزب الشيوعي. وإذا كان مبدؤهم الذي كانوا يعتقدونه هو المبدأ الرأسمالي، فصل الدين عن الدولة، فإن الفكرة الشيوعية أو الفكرة الاشتراكية الموجودة لديهم الآن، والتي تسير سياستهم الخارجية بحسبها هي الفكرة الرأسمالية نفسها في مضمونها وفي السير بحسبها، وإن سميت فكرة اشتراكية أو فكرة شيوعية. فإنها مجرد تسمية، وهي عملياً آخذة بالتحول التدريجي إلى ما عليه الغرب من ترفيع فكرة الرأسمالية، وسيظل الاتحاد السوفياتي يرقع الفكرة الاشتراكية أو الفكرة الشيوعية عملياً إلى أن تصل إلى فكرة رأسمالية مرقعة، لا هي بالاشتراكية الشيوعية، ولا هي بالرأسمالية. ولذلك يمكن القول أن الاتحاد السوفياتي هو مثل أميركا ومثل إنجلترا، دولة كبرى تسعى لحماية نفسها وللتوسع ويسط النفوذ.

إلا أن الحكم في روسيا لا تتولاه الطبقة الأرستقراطية وتوجد فيه من تشاء لحماية وجودها ومصالحها كما هي الحال في إنجلترا، ولا ينتخبه الشعب حقيقة، ولكنه يكون وكيلاً عن الرأسماليين وأصحاب الثروة الضخمة كما هي الحال في أميركا، بل الحكم في روسيا يتولاه الحزب الشيوعي بالذات وليس مطلق حزب. ولذلك فإن الدولة تكون دولة شيوعية مهما كان الأشخاص الذين يتولون القيادة فيه، ما دام الحزب الشيوعي هو الذي يستأثر بالحكم. ولذلك فإن الفكرة الشيوعية أو على الأصح الفكرة الاشتراكية ستظل هي المتحكمة في الدولة وإن كانت ليست هي المتحكمة في السياسة الشيوعية. ذلك أن الأساس الذي تقوم

عليه الدولة الروسية اليوم أو الاتحاد السوفياتي هو فكرة الاشتراكية أو الفكرة الشيوعية، والمجد الذي يتمتع به الاتحاد السوفياتي الآن إنما هو المجد الشيوعي، والمجد الاشتراكي. ولذلك ستظل روسيا معروفة بأنها دولة شيوعية أو دولة اشتراكية، وستظل صفتها اللاصقة بها هي الشيوعية أو الاشتراكية. صحيح أن الفكرة الاشتراكية في روسيا قد حصلت فيها تبدلات وتغييرات سموها تطويراً، ولكن هذه التغييرات نتجت عن طريق اجتهادات في الفكرة نفسها، وفي أفكارها وأحكامها، وهي وإن نقلتها إلى فكرة مغايرة كل المغايرة لأصلها، ولكنها ظلت بالنسبة للأساس شيوعية أو اشتراكية بالاسم وبأساس الاجتهاد. وهي ليست كالفكرة الإسلامية حين تولى الحكم معاوية وأوجد نظام ولاية العهد، ولا كالفكرة الإسلامية حين تولى العثمانيون قيادة الدولة وجعلوها دولة عثمانية أو تركية، بل هي على خلاف ذلك تماماً. فالفكرة الإسلامية كانت تعتقدها الأمة كلها عقيدة جازمة راسخة، لا فرق في ذلك بين عرب وفرنس، ولا بين ترك وهنود ولا بين أوروبيين أو آسيويين أو أفريقيين. ولذلك لم يؤثر عليها تصرفات الحكام، ولم تؤثر عليها السياسة الخارجية، بل لم يؤثر عليها زوال الدولة الإسلامية كلها زوالاً تاماً ووقوع المسلمين تحت سيطرة أعدائهم الكفار عقوداً أو قرونماً زال فيها سلطان الإسلام وسلطان المسلمين زوالاً تاماً. أما الفكرة الشيوعية أو الفكرة الاشتراكية فإنه لم تعتقدها الأمة وإنما اعتنقها أفراد وإن بلغ عددهم الملايين، ونفذت على الناس بالحديد والنار لا بالطوع والرضاء والاختيار، ولذلك لا تعتبر الأمة الروسية أمة شيوعية أو اشتراكية، وهذا بخلاف الأمة الإسلامية فإنها تعتبر أمة إسلامية ولو تقسمت إلى عدة دول، ولو ظهرت كعدة شعوب ومن هنا لا يصح أن يعتبر الاتحاد السوفياتي دولة شيوعية أو اشتراكية إلى الأبد كما هي الحال في إنجلترا وأميركا، وإنما تعتبر دولة شيوعية ما دام الحزب الشيوعي هو الذي يتولى الحكم فيها.

انه وإن كانت السياسة السوفياتية قد رجعت إلى سياسة روسيا القيصرية، مع فارق واحد هو أن الاتحاد السوفياتي يغلف الأعمال السياسية بالغلاف الشيوعي، ولكن هذا الفارق نفسه هو الذي يجعل السياسة السوفياتية سياسة متميزة عن سائر السياسات، وإن كان أساسها هو نفس الأساس القيصري، وهو المحافظة على الاتحاد السوفياتي، وتوسيع رقعته وبسط نفوذه. ولذلك لا بد أن تواجه على أنها سياسة دولة شيوعية لا سياسة روسيا القيصرية، وتواجه على أنها سياسة دولة كبرى مثل سياسة أميركا سواء بسواء، ومن هنا كان لا بد أن ترسم خطوط عريضة لسياستها الدولية، أي سياسة المحافظة على كيانها وتوسيع رقعتها، وان ترسم خطوط عريضة لسياستها بالنسبة لآسيا وأفريقيا.

والخطوط العريضة لسياسة الاتحاد السوفياتي الدولية، أو لسياسته لحماية بلاده وللتوسع السوفياتي تتخلص في الخطوط العريضة التالية.

أولاً: إبقاء سيطرته كاملة على دول أوروبا الشرقية التي يسيطر عليها الآن، وتمكين هذه السيطرة تمكيناً تاماً بحيث يتعسر أو يتعذر على أية دولة من دول أوروبا الشرقية الانفلات من قبضته، ولذلك فإنه من الخطأ أن يظن أحد أن رومانيا تحاول الخروج من قبضته، بل هي تسير بالاتفاق معه في سياسة التحرر والانفتاح، ومن غير المحتمل أن تسير ألمانيا الشرقية في سياسة التقارب مع ألمانيا الغربية من أجل وحدة الشعب الألماني. بل هي تسير حسب مخططات مرسومة لإبعاد الوحدة عن ألمانيا، ولتركيز الانقسام تركيزاً أبدياً، ولتنفيذ سياسة إيجاد منطقة منزوعة السلاح في وسط أوروبا، وإذا كان قد انزلق وأخطأ في جعل النمسا دولة محايدة، فإنه لا يسمح لهذا الحياد أن ينقلها من دائرة السيطرة السوفياتية، أو يقربها من دول أوروبا الغربية. وسياسته هذه ليست جديدة، بل هي سياسة قديمة، فالروس يرون منذ القدم أنه لا يمكن الاطمئنان إلى حماية حدودهم الغربية إلا إذا كانت دول أوروبا الشرقية تحت نفوذهم، وإذا كانت غزوة نابليون لروسيا قد جعلت هذا الخطر ملموساً لدى الروس، فإن غزوة هتلر لروسيا في الحرب العالمية الثانية قد أكدت وجود هذا الخطر وعمقته في نفوسهم، ولذلك فإنهم إذا جاز أن يتساهلوا في شيء فإنهم لن يتساهلوا في إبقاء دول أوروبا الشرقية تحت سيطرتهم وفي قبضة أيديهم، ولو أدى ذلك إلى خوض حرب عالمية من أجله.

ثانياً: إبقاء الصين دون مستواهم، وفي وضع لا يرتفع إلى مستوى تشكيل خطر عليهم. وإذا كانت روسيا في سبيل استرضاء الصين قد أزلت السيطرة السوفياتية عن منشوريا، وصفت الشركات المشتركة، وأعادت سيادة الصين كاملة على دارين وبورت آرثر، فإنها لن تسمح بإعادة الأراضي الصينية الواسعة التي اقتطعتها روسيا من الصين أيام القياصرة. وحين طلبت من الصين عقد معاهدة حسن جوار لحل المشاكل بينهما بالوسائل السلمية، فإنما قصدت تقييد الصين بقيود هذه المعاهدة حتى لا تدخل معها حرباً في سبيل استرجاع تلك الأراضي والبلاد. وبعد أن أصبحت الصين تسير في طريق القوة وضعت روسيا الخطر الصيني في مقدمة سياستها الخارجية. ومن أجل وقاية الخطر الصيني أجرت الاتفاق مع أميركا على وضع الصين، ووضع الشرق الأقصى برمته.

ثالثاً: إبقاء البلدان المحيطة بالصين تحت متناول يدها، إما بوجودها تحت الإشراف عليها ككوريا الشمالية وفيتنام الشمالية، وإما في وضع غير معاد لها، ووضع لا يجعل للصين سيطرة عليها. وما كانت حوادث فيتنام التي سميت حرباً من أجل التضليل، وحتى وضع بقية

بلدان الهند الصينية مثل لاووس وكمبوديا، إلا من أجل كبح الخطر الصيني أو إبعاده وإضعافه.

رابعاً: جعل أوروبا الغربية في حال ضعف دائم، والحيلولة دونها ودون أن تصبح قوية بحيث تشكل خطراً عليها، ولذلك لا تكتفي بالعناية في التوازن الدولي بين دول أوروبا الغربية بحيث لا تسيطر دولة واحدة عليها كما كانت حال أميركا قبل الحرب العالمية الثانية. بل تتجاوز ذلك إلى مراقبة دولها، ومراقبة السوق الأوروبية المشتركة، والحيلولة دون تكتيل دول أوروبا.

خامساً: إضعاف إنجلترا، والحيلولة دون أن تعود دولة كبرى، وتصفية القواعد الإنجليزية في العالم كله، وتصفية استعمارها في العالم، وإضعاف مركزها في الهند. فكما أنها ترى أن الصين تشكل خطراً عليها، فإنها ترى قبل ذلك وبعد ذلك، أن الخطر الحقيقي من الغرب إنما يأتي من إنجلترا. فإنجلترا هي التي كانت تؤلب العالم على روسيا، ولا تزال تؤلب العالم عليها. وإنجلترا هي التي أدخلت أميركا في الحرب العالمية الأولى والثانية، وهي التي كانت وراء الحرب الباردة التي كانت ناشبة بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي. ولذلك فإن الاتحاد السوفياتي يعتبر الإنجليز خطراً دائماً عليه.

سادساً: مراقبة سياسة أميركا وتبعتها، وحصر الموقف الدولي بينها وبين أميركا، وعدم عودة إنجلترا وفرنسا للاشتراك في المشاكل الدولية، وإبقاء العالم تحت سيطرتها وسيطرة أميركا، وحل المشاكل العالمية بالمشاركة بينها وبين أميركا.

هذا بالنسبة لسياستها الدولية، أي بالنسبة لسياسة الحماية لبلادها، أما بالنسبة لسياستها تجاه التوسع الشيوعي أو على الأصح توسع رقعتها وبسط نفوذها، فإنها بعد اتفاقها مع أميركا صار التوسع وبسط النفوذ يأخذ شكلين متمايزين أحدهما التوسع الشيوعي، والثاني بسط النفوذ. أما بالنسبة للتوسع الشيوعي فإن سياستها فيه غير محدودة وغير مقيدة، فما دامت هذه السياسة لا تنتقل إلى الإخلال بما اتفقت عليه مع أميركا، أي لا تنتقل إلى توسيع نفوذها في المناطق الممنوعة من أن يكون لها نفوذ فيها، فإنها تقوم بالتوسع الشيوعي حسب ما تريد. ولذلك فإن سياستها الشيوعية أوسع مجالاً من سياسة بسط النفوذ. والخطوط العريضة لسياستها الشيوعية تتخلص بما يلي:

أولاً: اتخاذ الأحزاب الشيوعية في العالم وسيلة لنشر الشيوعية في أي مكان، لا فرق بين أوروبا وآسيا، ولا بين أفريقيا وأميركا. فالأحزاب الشيوعية ترتبط بروسيا الدولة، وبالحزب الشيوعي الروسي ارتباطاً وثيقاً، وتمدها روسيا بكل شيء، بالسند السياسي، وبالإمداد الثقافي، والعون المالي، ورعاية المصالح الحزبية والفكرية. لا فرق في ذلك بين أن تكون هذه

الأحزاب في الحكم مثل التشيلي وكوبا، أو لم تكن في الحكم مثل الأحزاب الشيوعية في أوروبا وأفريقيا والهند وسائر بلاد آسيا.

ثانياً: المساعدات العسكرية والاقتصادية التي تمنحها للبلاد غير الشيوعية لا سيما البلاد المتخلفة، لا فرق في ذلك بين البلاد التي هي من مجال أميركا مثل كوبا ومصر وبين البلاد التي لها حق التوسع فيها مثل بعض البلدان الأفريقية. ويتبع هذه المساعدات وجود الخبراء أو المستشارين الروس. فهذه المساعدات وهؤلاء المستشارون تتخذهم روسيا وسيلة لنشر الأفكار الشيوعية. ومن هنا نجد أن أنها تحاول نشر الشيوعية وتشجيع المنظمات الاشتراكية، حتى في البلاد التي لا تجازف فيها لإيجاد دول شيوعية فيها مثل السودان والعراق، وحتى في البلاد التي لا تأمل أن يكون لها فيها نفوذ مثل تشيلي وكوبا.

ثالثاً: الكتب والنشرات الشيوعية، والمطابع ودور العلم. والكتب والنشرات التي تترجم وتطبع في روسيا نفسها. وهي وإن كانت لا تعتمد اعتماداً كلياً على مراكز ثقافية لها كما هي الحال في مكاتب المعلومات الأميركية، وإن كانت لا تتخذ الثقافة وسيلة للسيطرة الثقافية، ولكنها تحاول عن قصد تثقيف الملايين بالثقافة الشيوعية والاشتراكية بشتى الوسائل ومختلف الأساليب.

رابعاً: اتخاذ الإنجازات السوفياتية مثل أمور الفضاء، والتفوق السوفياتي، والوقوف بجانب البلاد الأخرى في هيئة الأمم، وسائل لنشر الشيوعية، وبيان أهميتها. وتجعل من تقدم روسيا وانتقالها من دولة كبرى، دولية عادية إلى عملاق عالمي، وسيلة لإفهام الناس أن هذا راجع للفكرة الشيوعية وللتطبيق الاشتراكي.

خامساً: تبني فكرة التحرر من الاستعمار، ومهاجمة الاستعمار والإمبريالية، وتنشر هذه الأفكار بوصفها أفكاراً شيوعية أو أفكاراً اشتراكية، وتجعل من احتضان الناس لها وإقبالهم عليها أداة لاحتضان الأفكار الشيوعية والإقبال عليها.

سادساً: تغتم فرصة وجود الفقر والعوز، والظلم الاجتماعي والظلم السياسي، في بعض البلدان، وتطرح الفكرة الشيوعية كعلاج لهذه المشاكل، وكأداة لتحرير الشعوب والأمم وإنقاذها من برائن الجوع والمرض والجهل، وتطرحها كأفكار سياسية لا كأفكار عن وجهة النظر في الحياة، مما يوجد لها سوقاً حتى لدى البعض من المتدينين.

هذه أهم سياساتها في نشر الشيوعية، وهي وإن كانت وسائل تستعملها كذلك لبسط النفوذ والتغلغل في البلاد غير الشيوعية، ولكن روسيا تستغل هذه الأمور في جميع بلدان العالم، لا فرق في ذلك بين البلدان التي لا يحق لها، حسب اتفاقها مع أميركا، أن تتوسع فيها ولا بين البلدان التي يحق لها فيها التوسع وبسط النفوذ. أما الخطوط العريضة التي

تسير عليها في بسط نفوذها والتغلغل الشيوعي في البلدان التي يحق لها فيها التوسع والنفوذ فإنها تتلخص فيما يلي:

1- توجيه جميع مقومات الصراع السياسية والاقتصادية والعسكرية، نحو هدم العلاقات الدولية وعلاقات المجتمع، وتحويلها من علاقات رأسمالية أو علاقات إسلامية إلى علاقات اشتراكية، ومحاولة إيجاد تكتلات يسارية تكون لها السيطرة السياسية أو الاقتصادية في البلاد. وما تقوم فيه في بعض البلدان الأفريقية والآسيوية دليل حي على ذلك.

2- إيجاد الجبهات الوطنية في بعض البلدان، فتمد الأحزاب الشيوعية، في البلد بنفوذها، ومالها، من أجل أن يتغلغلوا في الأحزاب والتكتلات الأخرى، ليسيطروا عليها ويوجهوها لإيجاد حكم اشتراكي، أو حكم رأسمالي موجه من روسيا عن طريق الأحزاب الشيوعية والتكتلات اليسارية، وإدخال الأحزاب الاشتراكية غير الشيوعية، ونظم الحكم الاشتراكية، في مجال الإسناد والدفاع. ومحاولة ربط بعض البلدان بها عن طريق الإسناد والدفاع، والمساعدات.

3- إيجاد التناقضات بين أبناء الشعب، وتحويل الأمة إلى طبقات اقتصادية، وجعل التخريب بجميع أنواعه، من مظاهرات، وإضرابات، وحوادث عنف، وغير ذلك، وسائل لزعزعة كيان البلاد وجرها إلى نفوذها أو إلى سيطرتها، وإيجاد الكراهية والبغضاء بين الناس.

4- محاربة الأفكار القومية، والدينية، مع تشجيع الفكرة الوطنية، وبث اليسارية بجميع أشكالها، وجعل التقدمية، والتحرر، والاشتراكية، أفكار مثالية، ومثلاً أعلى يسعى للوصول إليه في البلاد، وجعل الإنجازات السوفياتية التكنولوجية والاقتصادية التي حققتها روسيا، أمثلة على نجاح التقدمية والاشتراكية.

هذه أهم الخطوط العريضة لنشر النفوذ الشيوعي في البلاد، إلى جانب الخطوط العريضة لنشر الشيوعية. وإذا كانت روسيا قد اتخذت نفسها زعيمة الشيوعية، وهي تحاول أن تكون هي قائدة البلاد الشيوعية كلها، فإنها كذلك قد اتخذت نفسها زعيمة التقدمية والتحرر، وإسعاد المجتمعات، والأخذ بيد الضعفاء ولذلك تتغلغل في البلاد الشيوعية بشتى الوسائل والأساليب لضمان تبعية الشيوعية لها أنى وجدت، وتتغلغل في البلاد غير الشيوعية بشتى الوسائل ومختلف الأساليب لفرض سيطرتها عليها وإيجاد النفوذ السياسي أو الاقتصادي أو العسكري عليها. كل ذلك من أجل السيطرة ومن أجل جعل هذه السيطرة متحركة ومتأصلة في البلاد.

وإذا كانت روسيا تحاول تنزيه نفسها عن الاستعمار، وتدعي مقاومة الاستعمار، ونشر فكرة التحرر والتحرير، ولكنها في الواقع، بعد أن تركت الدعوة الشيوعية واتخذت

سياسة جديدة لها، فإنها بسعيها لبسط النفوذ، إنما تقوم بما تقوم به الدول الاستعمارية، فإن الدول الاستعمارية تسعى الآن لفرض السيطرة الاقتصادية والسياسية والثقافية على البلاد المستضعفة لاستغلالها، أما روسيا فإنها تسعى لبسط السيطرة على البلاد المستضعفة لإيجاد نفوذ لها فيها. وانه وإن كان وجه الاستغلال الاقتصادي ليس هو البارز كما هي الحال في الدول الاستعمارية، ولكن بسط النفوذ يتجلى بكل وضوح.

هذه هي السياسة السوفياتية، فلا بد أن تفهم على هذا الوجه، فهي ليست سياسة حمل الدعوة الشيوعية، بل سياسة دولة كبرى تسعى للتوسع وبسط النفوذ، وإذا فهمت على هذا الوجه، فإنه يمكن حينئذ اتقاء شرها، والوقوف في وجهها، بل يمكن ضربها ضربة قاضية، لا سيما إذا أحكم توجيه الضربة لها.

المشاكل الدولية

إن الصراع بين الدول أمر طبيعي وحتمي، فاختلاف المصالح بين الشعوب والأمم واقع لا يمكن تغييره، وصراع الناس على المصالح، سواء أكانت مصالح عامة أو مصالح خاصة، لا يمكن أن يزول، لأن الاختلاف في الأفكار وعلى الأفكار طبيعي وحتمي، وكذلك فإن طرق العيش بين الناس مختلفة، ولا تزال مختلفة، وستظل مختلفة حتى قيام الساعة. ولذلك لا بد أن يوجد الصراع على الأفكار، وعلى طريقة العيش، وعلى المصالح، بين الشعوب والأمم، أي بين الدول بعضها مع بعض. إلا أن هذا الصراع يأخذ أشكالاً عديدة، فيأخذ الناحية السياسية ويأخذ الناحية الاقتصادية، ويأخذ الناحية العسكرية، وإذا كان التنافس في التجارة، والتنافس المالي في النقود، يشاهد كل وقت بين الأفراد وبين الدول، فإن هذا التنافس قد يتحول إلى صراع، وقد يتحول هذا الصراع إلى حروب. وإذا كان الناس بطبيعتهم يكرهون الحرب ويحاولون حل المشاكل التي بينهم بالوسائل السلمية، فإن ما يكرهونه لا بد أن يكرهوا عليه، ولذلك فإن الحروب بين الناس أمر لا بد أن يقع، ومهما حاول الناس الابتعاد عن هذه الحروب، فإنهم لا يستطيعون ذلك، لأن آخر الدواء الكي، ولأن العقدة إذا استعصى حلها لا بد أن تقطع بالسلاح. ومن هنا لا بد أن يلجأ إلى السلاح في آخر الأمر، فلا بد أن تقع الحروب بين الناس.

إلا أن الذي ليس بطبيعي، وليس بحتمي، هو إجماع جميع بني البشر أن يشتركوا في حرب واحد في وقت واحد، أي أن ما ليس بطبيعي وما ليس بحتمي هو الحروب العالمية، وإذا كان هناك من تفكير يمكن أن ينتج ثمرة، ويمكن أن يصلح البشر، فإنه التفكير في منع الحروب العالمية والوقوف في وجه إمكانيتها. فالسلام الذي يجب أن يسعى إليه إنما هو

السلام العالمي، أما السلام من حيث هو، أي السلام بين الأمم والشعوب، أي بين الدول، فإن السعي إليه وإن كان من الأمور المستحسنة، ولكنه لا يمكن تحقيقه بشكل دائم، بل لا بد من وقوع الحرب، ولذلك كان من الخطأ أن يفكر أحد في منع الحروب.

أما فكرة الحرب العالمية فإن الذي أوجدها هو إنجلترا بالذات، أو بعبارة أخرى الشعوب الصغيرة البلاد، القليلة العدد. فإنها في سبيل حمايتها من الأمم التي هي أقوى منها لجأت إلى أمم أخرى وشعوب أخرى، فأغرقتها بالاشتراك معها، واضطرت الأمم الأخرى أن تكتل معها شعوباً وأمماً أخرى، فنتج عن ذلك اشتراك عدة دول في الدخول في حرب مع عدة دول، ونتج عن ذلك اشتراك أكثر دول العالم في حرب واحدة، فكان ما يسمى بالحرب العالمية. وأصل ذلك أن إنجلترا في سبيل أن تقف في وجه نابليون قد جمعت عدة دول لمحاربه حتى أخضعته، وكذلك لما سيطرت الدولة العثمانية على أكثر أجزاء العالم، وافتتحت أكثر بلاد أوروبا، جمعت الشعوب والأمم الأوروبية نفسها في كتلة واحد ضد الدولة العثمانية حتى دحرتها وأخرجتها من أوروبا، ثم تحول ذلك إلى وقوع الحرب العالمية الأولى، ثم الحرب العالمية الثانية. ففكرة الحرب العالمية ليست فكرة قديمة، ولا هي فكرة طبيعية في البشر، بل هي فكرة طارئة، وفكرة خبيثة، ولذلك فإنه يمكن معالجتها، ويمكن، بل تجب معالجتها العلاج الناجع، حتى لا يقع العالم مرة أخرى في حرب عالمية، ولا سيما بعد وجود السلاح النووي.

أما طريقة معالجتها فهي الحيلولة دون وجود التكتلات العسكرية بين الدول، والحيلولة دون المحالفات العسكرية لأكثر من دولتين. أما كيفية هذه المعالجة فإنها تأتي عن جعل التكتلات العسكرية عيباً وعاراً في نظر الشعوب والأمم، وبالتالي في اصطلاح الدول، وذلك عن طريق إيجاد رأي عام ضد هذه التكتلات. والمحالفات العسكرية لأكثر من دولتين هي تكتلات عسكرية فتدخل تحت فكرة التكتلات. وإذا وجد رأي عام قوي لدى أكثرية الشعوب والأمم، فإنه ولا شك تمتنع الدول عن الدخول في التكتلات العسكرية، أو يضعف أثر هذه التكتلات إن وجدت وأقرب دليل ما حصل لـحلف بغداد في الشرق الأوسط في الخمسينات، والأحلاف التي أقامتها أميركا في العالم في الخمسينات. فإن هذه الأحلاف، أو هذه التكتلات قد وجدت للسيطرة الاستعمارية وللوقوف في وجه روسيا. ولكن ما صاحب وجودها من دعايات ضدها، أوجد رأياً عاماً بأن الدخول فيها هو جر للشعوب لأن تقدم نفسها قرباناً لحماية الاستعمار، وقد انتشر هذا الرأي العام بشكل كاسح، رغم قوة الدول التي أوجدت هذه الأحلاف، وبذلك أحجم كثير من الدول عن الدخول فيها، وصارت شعوب الدول التي دخلتها ضد هذه الأحلاف، وناقمة على دولها التي دخلتها، فأدى هذا

إلى إضعاف هذه التكتلات، وعدم وجود فاعلية لها حتى تلاشت وأصبحت كأنها غير موجودة، ولو أحجمت دول أوروبا عن التحالف مع إنجلترا في الحرب العالمية الأولى، ولو أحجمت أميركا عن الدخول في التحالف في الحرب العالمية الثانية لما وجدت هاتان الحربان. ولهذا فإن الطريقة الوحيدة للحيلولة دون وجود التكتلات العسكرية وبالتالي الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون نشوب حرب عالمية في العالم هي عدم التكتل الدولي، وعدم وجود محالفات بين أكثر من دولتين.

أما حل المشاكل بين الدول، وحماية الدول بعضها مع بعض، فإنه لا يصح أن يكون بجعل دولة كبرى أو أكثر تقوم بعمل البوليس الدولي، كما كانت الحال بالنسبة لإنجلترا وفرنسا في القرن التاسع عشر، وبالنسبة لأميركا في النصف الثاني من القرن العشرين، فإن هذا يعني فرض سيطرة دولة، على دولة، ويعني استعمال سلاح الإرهاب في وجه الشعوب والأمم، وهذا مما لا يجوز أن يكون. وكذلك لا يصح أن يكون بإيجاد هيئة من الدول لها سلطة إيقاع العقوبات على من لا ينصاع لرأيها في حل المشاكل، فإن هذا فوق كونه يعني إيجاد دولة عالمية فوق الدول، وهو ما لا يمكن أن يكون، ومما يسبب خلق المشاكل عن طريق محاولة حلها، فإنه لا يصلح أداة لحل المشاكل، ولا يتأتى معه حل المشاكل بين الناس بالرضى والاختيار.

إن العلاقات بين الدول هي كالعلاقات بين الأفراد، لا بد أن تكون معالجتها على وجه يرفع النزاع بينها. أي لا بد أن يكون بعرف عام مسيطر ينظم هذه العلاقات، وحينئذ تكون المشكلة من مخالفة هذا العرف العام، أو من زعم وادعاء مخالفته. فعلاجه هو رد الدولتين أو الدول المتفقة على هذا العرف لما اتفقتا عليه من قبل من أفكار وآراء بشأن المشكلة التي أوجدت النزاع. فمثلاً مشاكل الحماية من العدوان، كمشكلة ألمانيا بالنسبة لكل من روسيا وفرنسا، ومشكلة روسيا أو اليابان بالنسبة للصين، ومشكلة الولايات المتحدة بالنسبة لكندا وأميركا الجنوبية كلها، وغير ذلك من المشاكل فإن طريقة حلها هو البحث في سبب العدوان، فإن كان التوسع والسيطرة كما هي الحال مع كل من اليابان وروسيا بالنسبة للصين، وإن كان الاستعمار والاستغلال كما هي الحال مع الولايات المتحدة بالنسبة لكندا وأميركا الجنوبية، وإن كان الثأر والعداء التقليدي كما هي الحال مع ألمانيا بالنسبة لكل من فرنسا وروسيا، فإن طريقة ذلك هي إيجاد رأي عام عن أمثال هذا العدوان وبأنه غير مشروع، وأنه عار وعيب ولا يليق بكرامة الدول، إلى جانب تقوية الدول التي يخشى الاعتداء عليها، ولكن لا بالتحالف الدولي، بل بإيجاد فكرة أساسية عن الحياة لدى الشعوب الضعيفة، تبعث فيها القوة والحياة وتجعلها لا تخشى أي عدوان. وإن كان العدوان من أجل نشر فكرة

اقتنع الرأي العام في ذلك البلد المعتدى عليه بصحتها وأنها من ناحية الحكم ورعاية الشؤون أصلح وأحسن من الفكرة التي ترعى شؤونها، فإن مثل هذا الاكتساح والضم لا يعتبر عدواناً، بل يعتبر حرباً مشروعة، ولذلك لا تمنع مثل هذه الحروب، على أن تكون حرباً محلية لا حرباً عالمية، وأن يكون الصدق ظاهراً فعلاً فيها لا أن تتخذ الفكرة وسيلة لغايات غير مشروعة، وعلى أن يكون لهذه الشعوب المكتسحة حق الاختيار فيما تعتقد وما تدين، وان تساوى مع الشعب الذي اكتسحها في كل شؤون الرعاية والعناية وفصل الخصومات.

فالموضوع ليس منع الحرب مطلقاً، بل منع الحرب العالمية، ومنع الحروب غير المشروعة. أما الحروب المحلية، والحروب المشروعة، فإن منعها غير ممكن، علاوة على أن الوقوف في وجهها هو وقوف في وجه الخير والعدل، وهو ما لا يصح أن يكون. ففكرة السلام العالمي فكرة صحيحة وممكنة التحقيق، أما فكرة السلام، فإنها غير صحيحة وغير ممكنة التحقيق. فالنزاع على المصالح الطبيعي، والنزاع على الأفكار حتمي، وهذا النزاع يمكن أن يرفع بالرأي العام ويمكن أن يرفع بالحرب المحلية. وهو طبيعي بين اثنين، وبين شعبين، ولكنه ليس طبيعياً بين العالم كله بعضه مع بعض.

هذا بالنسبة للمشاكل الكبرى، أما المشاكل الصغيرة، مثل النزاع على الحدود، ومثل النزاع على التجارة، ومثل النزاع على المصالح المحلية، وما شاكل ذلك، فإنه لا يرتفع إلى مستوى أن يفكر الغير في معالجته، أو يعني العالم نفسه به، بل هو يحل نفسه بنفسه، ويحله المتنازعان بينهما ولو بحرب بينهما. فالمشاكل المحلية لا أهمية لها، بل الأهمية كل الأهمية للمشاكل الدولية، فالتفكير بالعلاج إنما ينصب على المشاكل الدولية، وطريقة حلها. فإن هذه المشاكل هي التي تؤدي إلى التكتلات الدولية، وهي التي تؤدي إلى الحرب العالمية.

أما ما عليه العالم اليوم في العلاقات الدولية والمجتمع الدولي، فإنه وإن كان العالم يتظاهر بالسعي لحل المشاكل الدولية، ولكنه عالم يعتمد إيجاد المشاكل، وإشعال الحرائق، ثم يجعل من حلها وسيلة لكسب المنافع واستغلال الشعوب وإيجاد السيطرة والنفوذ. فهو يوجد المشاكل ويعقدها، حتى أصبح وجود العالم على هذه الحال هو نفسه مشكلة لا بد من حلها. ذلك أن العالم تتولى شؤون دولتان عملاقتان هما أميركا وروسيا، تحاولان إضعاف غيرهما، وزيادة قوتهما، وتقوم كل منهما على أساس حماية نفسها، واستغلال غيرها، أو بسط النفوذ عليه. وتحاول مشاركتهما في تولي شؤون العالم دولتان كبريان، هما إنجلترا وفرنسا، وذلك لا من أجل خير العالم وصلاحه بل من أجل مشاركتهما في الاستغلال وبسط النفوذ. ذلك أن كلاً من الدولتين الكبيرتين: إنجلترا وفرنسا، تقوم على نفس الأسس التي تقوم عليها الدولتان العملاقتان: أميركا وروسيا، وهي: حماية نفسها، واستغلال غيرها أو بسط النفوذ

عليه. وما دام العالم على هذه الحال فإنه لا يرجى له أي صلاح، ولا يؤمل له بأي خير، فإن من يتولى شؤونه إنما يعمل لاستغلاله بادعائه أنه يعمل لرفاهيته ويعمل للسيطرة عليه وبسط نفوذه، بادعائه أنه يعمل لتحريره وإسعاده. ولذلك فإن المشكلة التي يتخبط فيها العالم، ليست مشكلة السلام العالمي، حتى ولا السلام، بل مشكلة رفع السيطرة عنه، ومنع استغلاله وبسط النفوذ عليه. ولذلك كان وضع العالم على الحال الذي هو عليه هو المشكلة التي يجب حلها، وما لم تحل هذه المشكلة فإن الشقاء والتعاسة ستظل هي المسيطرة على بني البشر.

أما سبب ذلك فإن العالم لا يعيش على فكرة أساسية عن الحياة. وليست لديه وجهة نظر في الحياة تتأصل فيه ويعيش عليها. والدول التي تتولى شؤونه، فإنها تتولاها بدوافع غريزية بحتة لا بفكرة كلية عن الكون والإنسان والحياة، فالدول الأربع: الدولتان العملاقتان والدولتان الكبريان، ظاهر في صميم سياستها، انعدام فكرة أساسية تقوم عليها، وظاهر في سياستها سيطرة الناحية الغريزية على هذه السياسة. ولذلك فإنه لا بد أن يكون كل عملها محصوراً بحماية أنفسها واستغلال غيرها وبسط النفوذ عليه. وما لم توجد فكرة أساسية لدى أمة بل أي شعب يعيش عليها ويحملها دعوة للعالم، فإنه لا يرجى له أي صلاح ولا يؤمل له بأي خلاص.

والعالم في القرون الأولى كان يسير على الناحية الغريزية، ولكنه لم تكن تسيطر عليه قوة أو قوات تسيطر عليها الناحية الغريزية فتتخذ مزرعة للاستغلال وبسط النفوذ. ثم بعد ذلك جاءت فكرة كليه عن الكون والإنسان والحياة، عقيدة سياسية، وقاعدة فكرية، ووجهة نظر في الحياة، فتجسدت في أمة وفي دولة أخذت تنشرها وتنشر الهدى بين الناس، فتمتعت مئات الملايين من البشر في ظل هذه الفكرة بالطمأنينة والاستقرار، والعزة والازدهار، عشرات الأجيال وأكثر من عشرة قرون. وكان من الممكن أن تقع حروب محلية مشروعة وغير مشروعة ولكن لم يكن من الممكن أن تقع حرب عالمية، وأن يجر العالم كله لأن يجارب بعضه بعضاً، لا حرباً مشروعة ولا حرباً غير مشروعة. فلما نبتت فكرة الرأسمالية في أوروبا، وهي فكرة تطلق الغرائز شر إطلاق، وتجعل العلاقة بين الإنسان والإنسان علاقة خصام وصراع لا علاقة ود وإيثار، علاقة الرغبة بيني وبينك: أكله أنا أو تأكله أنت، حيثئذ تغلبت الغريزة على الفكرة، ووجد الصراع والخصام، وأدى ذلك للركض وراء القوة من أجل الاستغلال، فأدى إلى تكتيل الدول ضد الدول، وأدى إلى إضعاف الفكرة الكلية التي يتمتع بها البشر بالسعادة والهناء. وبالتالي إلى إضعاف الدولة التي تتجسد فيها هذه الفكرة، فوقع البشر فيما وقعوا فيه، من سيطرة الغريزة عليهم بدل الفكر، ومن سيطرة القوي على

الضعيف، ومن استغلال البشر لإخوانهم بني الإنسان استغلال عبودية وإذلال، فكان ما كان من انتشار الاستعمار والافتخار به، ومن الركض وراء إيجاد مستعمرات. ثم أدى إلى الحروب العالمية.

إلا أنه لما استشرى داء الاستعمار، وبلغ الظلم في أوروبا ذروته، الظلم الاقتصادي والظلم السياسي، لسعت المفكرين هذه النار، فضجوا من فداحة هذا الظلم، ورفعوا صوتهم يصيحون بالناس أن ارفعوا هذا الظلم، فوجدت فكرة الاشتراكية والشيوعية كعلاج لفساد النظام الرأسمالي، وكمنقذ للناس من ظلم هذه النظام. وكان يكون علاجاً نافعاً لو كانت هذه الفكرة فكرة صحيحة، وبنيت على أساس عقلي فطري يتجاوب مع الغرائز، إذن لتجسدت في شعب يصبح أمة وفي دولة قوية تملك قدرة التغيير. ولكنها كانت فكرة خاطئة، فكرة خيالية، وجدت كرد فعل للواقع لا من العقل، عن جعل الواقع مصدر التفكير لا موضع التفكير. ولذلك فإنها وإن كانت فكرة كلية عن الكون والإنسان والحياة، ولكنها مبنية على المادة لا على العقل، وتوصل إليها العقل عن طريق الإحساس بالمادة لا عن طريق التفكير بالمادة. ولذلك أخفقت كل الإخفاق، فلم تستطع أن تتجسد في شعب أو أمة، ولا قويت على أن تتحول إلى دولة شيوعية، ولم تصمد أمام التطبيق إلا كما صمدت الفكرة الرأسمالية بالتحويل والتغيير والترقيع.

لقد حاولت تجسيد الفكرة في طبقات المظلومين لا في الشعوب والأمم، وحاولت إقامة دولة قوية تستطيع التغيير، ولكن دعت إلى إقامة دولة عالمية من الطبقات المظلومة، لا إقامة دولة في شعب يتحول إلى أمة تحمل الدعوة رسالة للشعوب الأمم، فأخفقت في إقامة الدولة العالمية، وفي إيجاد الدولة القوية التي تملك قوة التغيير. ثم لما اجتهد المفكر لينين في تفسير هذه الفكرة، ولمس استحالة إيجاد الدولة العالمية من الطبقات المظلومة في العالم، قال بإيجاد الدولة الشيوعية في مكان تنطلق منه لإيجاد الثورة العالمية والدولة العالمية، كمرحلة من مراحل السير. ولكنه بدل أن يعيد النظر في الفكرة كلها لما ظهر من يقين خطئها، سار على نفس الفكرة، وحصر اجتهاده في كيفية السير بها، ثم أنه بدل أن يجعل شعبة يحمل الفكرة ليتحول إلى دولة تحمل الدعوة إلى العالم، حمل الفكرة إلى طبقة المظلومين، وجعلها تتحكم في الظالمين، فأخفق في تطبيق الفكرة؛ أخفق في رفع الظلم كلياً عن الظالمين، وأخفق في إيجاد الثورة العالمية. ولما جاء خليفته ستالين استمر هذا الإخفاق واستفحل، حتى تحولت الدولة الشيوعية إلى دولة روسية كقاعدة للفكرة الشيوعية، لا دولة شيوعية. ثم لما جاء خلفاء ستالين استمر إخفاق الفكرة وزاد استفحال تحولها، فصارت الدولة الروسية التي هي قاعدة للشيوعية، دولة روسية قيصرية، تتخذ الشيوعية أداة لفرض السيطرة وبسط النفوذ. وبذلك لم

يكن للفكرة التي جاءت تعالج الرأسمالية وتحاربها، أي أثر في إنقاذ العالم من الظلم السياسي والظلم الاجتماعي، بل على العكس مما جاءت من أجله الفكرة، فإن الفكرة الرأسمالية قد قويت، وزاد انتشارها، وزادت قدرة على التحكم والاستغلال، فإن الدول التي تعنتها لم تعد شعوبها تضج من الظلم، بل استساغته بفضل ما اصطنع مما يسمى برفع مستوى العيش المادي، والشعوب والأمم المستعمرة للدول الرأسمالية قد هدأت ضجتها من الاستعمار وصارت تسير في ركابه أنى سار، وتحت سيطرته ونفوذه بالاستقلالات المزيفة والدول الكرتونية، ووجود مظاهر الحكم والسلطان.

ولذلك ليس غريباً أن يظل العالم يرزح تحت هذا الشقاء منذ القرن الثامن عشر حتى الآن. فإن الفكرة التي تتحكم فيه هي الفكرة الرأسمالية، وحتى المسماة بالاشتراكية، والدول التي تتحكم فيه هي نفسها الدول التي تطمع باستغلاله وبسط النفوذ عليه، حتى ولو سميت بالدول الاشتراكية. وما لم يعتقد هذا العالم من استعباد هذه الفكرة له، ومن سيطرة الدول الطامعة فيه والمتغلغلة النفوذ في شعوبه وبلاده، فإنه لا أمل له بالتححرر والانتعاق. ولذلك فإن واجب المفكرين في العالم، وواجب المخلصين فيه، أن يعملوا لتحرير هذا العالم من المبدأ الرأسمالي، وأن ينقذوه من براثن الدول الطامعة فيه.

أما ما هو السبيل لتحرير العالم وإنقاذه فهو سبيل واحد ليس غير، وهو إيجاد فكرة كلية عن الكون والإنسان والحياة، تكون عقيدة سياسية وقاعدة فكرية، ووجهة نظر في الحياة، مبنية على العقل، جاعلة المادة موضع التفكير لا مصدر التفكير. هذه الفكرة الكلية، أو على الأصح هذه العقيدة السياسية هي وحدها التي تنقذ العالم من الظلم الذي يرزح تحته، ومن السيطرة والاستغلال والنفوذ الذي يتحكم فيه.

واجب الأمة الإسلامية

إن الأمة الإسلامية، وهي تعتنق العقيدة الإسلامية، فكرة كلية عن الكون والإنسان والحياة، عقيدة سياسية، قاعدة فكرية، قيادة فكرية، وجهة نظر معينة في الحياة، يجب عليها وهي ترى العالم كله، وهي معه كذلك، يتخبط هذا التخبط، يرزح تحت نير الظلم السياسي والاقتصادي، ويخضع لعبودية قوة غاشمة، ويئن تحت كابوس الشقاء والاستعباد والإذلال، فإنه فرض عليها أن تأخذ على عاتقها مهمة إنقاذ العالم، وإخراجه من ظلمات الضلال والتضليل، إلى نور الهدى، وسعادة الحياة. فإنها وإن كان رازحة تحت نير القوة الغاشمة، فإنه لم يعد جائزاً لها أن تفكر في نفسها فحسب، فإن الأنانية بعيدة عما تعنته من عقائد، وغريبة على ما تحمله في ثنايا نفسها وفي صميم فؤادها من قيم وأفكار. لذلك يجب أن

تفكر في إنقاذ العالم مع إنقاذ نفسها، وأن تضطلع بمهمة تحرير العالم لا بنفسها وحدها. فإنها جزء من هذا العالم، وهي وجدت من أجل هدى البشر، وبعد أن اعتنقت عقيدة الإسلام، صار فرضاً عليها أن تنقذ الإنسانية من الشقاء، وأن تخلص البشر من الظلم والتعاسة، ومن الإذلال والاستعباد.

إن الأمة الإسلامية تعتنق فكرة أساسية عن الحياة، فكرة سياسية، وتعتنق طريقة لتنفيذ هذه الفكرة في الحياة. وإذا ملكت أمة الفكرة الصحيحة مع طريقتها، فإنها ولا شك تكون أهلاً لإعطاء الخير وتكون أهلاً لحمل قيادة هذه الفكرة. ولذلك فإن الأمة الإسلامية، ليست قادرة على النهضة الصحيحة فحسب، بل هي قادرة على ذلك، وعلى أن تكون مصدرًا للخير لغيرها، وعلى حمل هذه الفكرة للناس. قيادة فكرية ووجهة نظر في الحياة. وبالتالي هي قادرة على حل مشكلة العالم. وعلى إنقاذه مما يتردى فيها من الشقاء والاستعباد والذل. بحمل الدعوة الإسلامية إلى الشعوب والأمم.

إن الأمة الإسلامية لم تغلب في تاريخها من أية أمة، ولن تغلب مطلقاً في صراعها مع الشعوب والأمم مهما كانت قوة تلك الشعوب والأمم ولذلك فهي قادرة على إنقاذ العالم مهما كانت قوة الدول المسيطرة عليه. أما ما حصل في الحروب الصليبية من حرب استمرت أكثر من قرن، فإنه فوق أن النصر النهائي كان للمسلمين، فإن الأمة الإسلامية لم تصارع الغرب بوصفها أمة إسلامية، وإن كانت الشعوب الأوروبية قد استنفرت كلها لمحاربة الأمة الإسلامية. فإن الواقع هو أن الحرب كانت محصورة في بلاد الشام ومصر، والذين حاربوا هم أهل الشام ومصر، والذين انتصروا هم أهل الشام ومصر. أما الأمة الإسلامية فقد كانت موزعة إلى ولايات تشبه الدول، ولم تكن لخليفة المسلمين السيطرة الكاملة على هذه الولايات، فلم تدخل الأمة الإسلامية في حرب مع الصليبيين، وإنما دخلت بلاد الشام وبلاد مصر ليس غير. وكانت باقي الولايات، غير مشتركة في هذه الحرب، لأن الولاة الآخرين، فوق كونهم مشغولين بتركيز سلطاتهم، فإنهم كانوا يرون أن جهاد الكفار فرض على الكفاية. وأن بلاد الشام وبلاد مصر كافية لصد الكفار عن بلاد الإسلام. وكانت كافية بالفعل، ولذلك كان النصر النهائي للمسلمين، وطرد الصليبيون من مصر وبلاد الشام ورجعت سيطرة الإسلام إلى هذه البلاد.

وأما ما حصل في الحرب العالمية الأولى، فإنها لم تكن حرباً صليبية ضد الأمة الإسلامية، وإن كانت في دوافعها الخفية تجاه بلاد الإسلام أشد من الحرب الصليبية الأولى وأكثر عمقاً وأشد تأثيراً. ذلك أن إنجلترا وحلفاءها دخلت الحرب العالمية الأولى ضد ألمانيا، والدولة العثمانية دخلت الحرب إلى جانب ألمانيا، فهي حرب بين دول أوروبا اشتكت فيها

الدولة العثمانية، ولذلك لم تعتبرها الأمة الإسلامية أنها حرب ضدها، ولم تشترك فيها الأمة الإسلامية. ولذلك اشترك فيها المسلمون الهنود مع الجيش البريطاني، واشتروا أن لا يجاروا المسلمين. واشترك فيها إلى جانب الإنجليز الكثير من بلاد العرب ومن رجال العرب مع أنهم في جمهورتهم مسلمون، وإن كانوا قد اشتركوا تحت عامل التضليل. ولكن الذي سهل هذا التضليل هو عدم ظهور أنها حرب ضد الأمة الإسلامية.

فالأمة الإسلامية لم تغلب في تاريخها مطلقاً بوصفها أمة إسلامية، وكانت تعقد لها راية النصر المؤزر في جميع الأحقاب التي حاربت فيها بوصفها أمة إسلامية، وفتحت أكثر بلاد العالم القديم الذي كان معروفاً حينئذ، وأوجدت هذا العالم الإسلامي المترامي الأطراف. ولذلك فإن الأمة الإسلامية إذا وقفت أمة إسلامية، فإنها قادرة على إنقاذ العالم من هذه القوى الشريرة التي تتحكم فيه وتتسلط عليه وتذيقه ألوان الشقاء والذل والاستعباد.

قد يتساءل الكثيرون قائلين: إن الأمة الإسلامية خاضعة كسائر العالم لهذه القوى الشريرة، وتذوق ما يذوقه سائر الناس من السيطرة والشقاء والذل والاستعباد، وتفرض عليها ما يفرض على سائر الناس من السيطرة بجميع أنواعها، السياسية والاقتصادية والثقافية، وحتى العسكرية في بعض الأحيان. فأحرى أن يطلب منها تحرير نفسها من السيطرة والنفوذ لا أن يطلب منها تحرير غيرها، وهي أحوج الناس للتحرير؟ على أنها وقد تحررت فعلاً أو سارت في طريق التحرير فإن مقارعة القوى الشريرة أكبر من قدرتها، فكيف يكون في قدرتها أن تصارع هذه القوى؟

قد يتساءل الكثيرون هذا التساءل، وقد يسأل الكثيرون هذا السؤال، ولكن ذلك إذا حصل إنما هو نتيجة جهل لطبيعة المسلمين، وعدم إدراك مدى قوة الإسلام في الصراع، فوق كونه مغالطة أو تضليلاً. أما كونه مغالطة أو تضليلاً، فإن الكافر المستعمر، العدو اللدود، من جملة أساليبه التضليلية أن يشغل الأمة بتحرير نفسها حتى منه لصرفها عن حمل رسالتها للعالم، ويوقعها في حبال دوامة من الأفكار والأعمال للتحرير تؤدي إلى زيادة قيودها لا إلى حلها، وإلى تثبيت سيطرته عليها لا إلى تحريرها من سيطرته ونفوذه، ولذلك فإن انشغال الأمة بنفسها عن حمل الدعوة إلى العالم لإنقاذه، هو وسيلة من وسائل صرفها عن دعوتها، ووسيلة من وسائل تثبيت هذه السيطرة، وتطويل أمد بقائها فوق بلاد الإسلام. ومن هنا كان من الخطأ والخطر على الأمة أن تشغل بنفسها عن دعوتها، وأن يلهيها شأنها عن العمل لإنقاذ بني الإنسان.

وأما كونه جهلاً بطبيعة المسلمين وعدم إدراك مدى قوة الإسلام، فإن الإسلام إذا حل من الإنسان في مركز العقيدة، ووجدت بذرته في النفس البشرية، حولت الإنسان إلى

شخص أقوى من القوة، وأسمى من السمو، وأعلى كعباً من الفرسان والحكماء والمفكرين. ولا أدل على ذلك من نقل العقيدة الإسلامية للعرب والعجم، من شعوب وقبائل إلى أمة عظيمة تقتعد الذرى وتتبوا القمة في الوجود. ثم ان تجربة الحروب الصليبية كشفت عما في طبيعة المسلمين من قوة خارقة تنزل على المسلم فجأة، تنقله من عبد إلى سيد، ومن مهزوم إلى منتصر، ومن أسفل درك الانحطاط إلى أعلى درجات العلى والمجد. وما نور الدين زنكي، وصلاح الدين الأيوبي، إلا مثل خالد بن الوليد، وسعد بن أبي وقاص، على ما يفصل بين صدر الإسلام والحروب الصليبية من فواصل الزمن، ومختلف الأحداث. فأصالة المسلمين أصالة أعمق من الزمن، وأثبت من الثبات أمام الحدثان. فطبيعتهم طبيعة الأصيل، والأصيل يظل أصيلاً مهما لحقه من جوع، ومهما ناله من عسف واضطهاد. فهذا الإسلام الذي يفعل في النفسية هذا الفعل، والذي يوجد الأصالة في الجيل الذي يعتنقه ويحمله، ويعمقها في الأجيال مهما طال الزمن، ومهما حصل من ركود. فإن مدى تأثيره يتجاوز رؤية البصر، ويتجاوز رؤيا البصيرة والإدراك، بلى يتجاوز رؤيا الرؤى والأحلام. ولذلك لا يطلب من الأمة الإسلامية أن تحرر نفسها، وإنما يطلب منها أن تحمل الدعوة الإسلامية إلى العالم لنشر الهدى فيه، وإنقاذه مما يحيق به من سيطرة وذل واستعباد، وظلم وكفر وضلال. ومن هنا كان لزاماً أن يطلب من الأمة إنقاذ الناس، لا أن تحرر نفسها فقط. فإنها مسؤولة عن الناس ومسؤولة عن نشر الهدى بين بني الإنسان.

أما كيف تحرر نفسها وتنقذ الناس، فإن ذلك يجب أن تحكيه الأفعال الفعالة، لا الأقوال المكتوبة، والأعمال العظيمة، لا الأفكار المسطرة. يجب أن يراه الناس كائناً، لا أن يقال لهم كيف يكون. وأن يفهموه من لغة الإسلام التي تسطر فعلاً، ومن هدى الإسلام الذي يشع على الناس نوراً وضياءاً. فالسؤال ليس عن الكيف، وإنما السؤال عن الرؤية، عن الأبصار والرؤية، وعن مشاهدة الواقع الذي سيكون أكبر من الخيال.

إن مما يجب على الناس ولا سيما المسلمين أن يدركوه أن الأمة الإسلامية أقوى من قوى الشر مهما اجتمعت، وذلك لسببين اثنين: أحدهما أنها تملك فكرة كلية عن الكون والإنسان والحياة لا يملكها أحد غيرها، وهي فكرة دينامية جبارة، وهي في نفس الوقت تعطي الصورة الحقيقية عن العالم، وعن الناس، وعن الدول، وعن المجتمعات، وتعطي في نفس الوقت الطريقة الصحيحة للتغلب على دول الكفر مهما كانت، ولذلك ليس غريباً على من يملك هذه الفكرة الكلية أن تكون قواه قوى لا تغلب. ثانيها: أن الأمة الإسلامية تملك من القوى المادية ما لا يملكه سواها، وهي قوى جبارة هائلة لا تصل أية قوة إلى

مستواها، وهي ملكها وتحت تصرفها ولذلك فإن النصر مكفول لها مهما كان وضع الصراع الذي تدخل فيه، ومهما كانت القوى التي تصارعها.

إن الموضوع هو موضوع واحد ليس غير، ألا وهو الأمة الإسلامية. فالأمة الإسلامية متى تحركت كان التحرير ومتى اندفعت يكن الإنقاذ، ومتى زجرت حر الجبايرة ساجدين. فالمسألة كلها أن تتحرك، ثم تندفع، ثم تزجر، فتكون السعادة والهناء، وتكون الطمأنينة والاستقرار، ويعم الناس التقدم الازدهار. فالأمر كله أن تتحرك الأمة الإسلامية في هذا الوجود.

إن الأمة الإسلامية وهي تؤمن عن تصديق جازم مطابق للواقع عن دليل، إيماناً جازماً بوجود الله، وأنه حقيقة لا فكرة، فإنها تفهم معنى الحياة، وتدرك واجب الحياة. وهي تعتقد بأن محمداً نبي الله ورسوله، وأنه رسول الله إلى الناس كافة، تفهم واجبها نحو نفسها، ومهمتها تجاه بني الإنسان. وهي وقد آمنت بكتاب الله وعرفته، واعتقدت بسنة محمد وسيرته وعرفتها، فإنها تفهم معنى السياسة والحرب، وتعرف كيف تصارع قوى الكفر، وكيف تنزل عروش الطغيان. فهي تعرف موقعة بدر، وتدرك معركتها وتحييها في قلبها. فلا غرو أن تترك التجارة والمال، وتصارع قوى البطر والكفر ولو كانت أضعاف أضعافها، وهي تقرأ قوله تعالى: [الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ] فتعرف أنه فرض عليها أن تقاتل عدوها إذا كانت قوته ضعفي قوتها، وأن هذا أحف ما فرض، فلا تتردد في مهاجمة قوى الشر متى كانت لا تزيد عنها ضعفين.

وهي تعرف غزوة الأحزاب، وكيف تجمعت قوى الكفر على المسلمين من قبائل شتى لتمحو الإسلام من الوجود. فليس عجيباً أن تقف وحدها في وجه العالم كله، وأن تسلك السياسة إلى جانب الحرب، والدهاء والحيلة إلى جانب الإعداد والقوة. وهي تقرأ قوله تعالى مخاطباً الرسول عليه السلام: [فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلِّفُ إِلَّا نَفْسَكَ] تدرك أنها في حالة الدفاع يجب أن تقاتل عدوها مهما بلغت قواه من القوة، ومهما بلغت هي من الضعف، حتى تدفعه عن نفسها أو تفتي عن بكرة أبيها.

وهي تقرأ عمرة الحديبية، وكيف أن رسول الله ﷺ قد بلغه مفاوضات خبير مع قريش لإيجاد حلف بينهما يهاجمان به محمداً في المدينة فيمحوها من الوجود. وأنه حين بلغه ذلك، صمم على العمرة لمصالحة قريش ومعاهدتها، وكيف أنه بعد أن عاهدها وأمن شرها رجع إلى يهود خبير فحاربهم ومحاهم ككيان من الوجود. إنها وهي تقرأ ذلك، تعرف كيف تصنع إذا تكتلت الدول ضدها لتمحوها، وكيف تضرب أعداءها لتحول بين تكتلهم وتفتي شرهم

وتقضي عليهم. وهي حين تقرأ قوله تعالى: [وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ] تدرك أنها لا تكون أسيرة المعاهدات والاتفاقات، وأنها مع كونها مأمورة بالوفاء بالمعاهدات، فإنها إذا أحست بالشر تسارع بنيد هذه المعاهدات.

إنها وهي تدرك أن مكة قد فتحت بالحرب والصلح معاً. وتعرف ما فعله الرسول عليه السلام بعد دخوله مكة حين قال اهتفوا لي بالأنصار، ثم لما حضروا قال لهم: إن قريشاً وبشت أوباشها فاحصدوهم حصداً وسحق إحدى كفيه بالأخرى، تدرك أن الجيوش الإسلامية إذا دخلت بلداً سلم أهلها، ثم أحست أن ذلك البلد يفكر بالحرب، فإنها يجب أن تسحق ذلك البلد سحقاً، وأن تمضي حتى تقضي على القوة القضاء الأخير. والأمة الإسلامية حين تقرأ: [فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ] تعرف أن استقامة العدو شرط لاستقامة المسلمين، وأن المؤمن كئيب فطن، وأنه لا يغفل عن تحرك عدوه ولو استسلم له، ولو عاهده.

والأمة الإسلامية وهي تعرف أن مكة فتحت في السنة الثامنة، وأن الرسول سمح للمشركين أن يحجوا، وسمح لهم أن يطوفوا بالبيت عرايا، واضطر إلى عقد معاهدات معهم، وتعرف أن ذلك صار أذى في نفوس المسلمين، وصدر عن مراعاة لضعف قوته عن قوى المشركين، وعن وهن كان لدى المحاربين. وكيف أنه في السنة التاسعة نزلت عليه سورة براءة أو سورة الحرب، فأمر بوضعها بلا بسمة، وأمر علياً أن يلحق بأبي بكر أمير الحج ليلبغ سورة التوبة للناس، وليعلن الأوامر الثلاث المشهورة: لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان، ومن كان معاهداً إلى أجل فهو إلى أجله. وأنه بعد أربعة أشهر يجب أن يسلم المشركون أو يقاتلون حتى يفنوا: فالإسلام أو الحرب. إن الأمة الإسلامية وهي تعرف ذلك كله، تدرك أنها إن أعطت تنازلات مشينة من جراء عوامل اضطرارية، فإنه لا يصح أن تسكت عليها، بل يجب أن تنقضها في أقصر وقت ممكن بعد تحضير القوة الماحقة لمن يقف في وجهها. كما تدرك أنه لا يصح أن يكون بينها كيان، ولا أن يبقى في داخلها أو في داخل أي بلد منها قوة حرة في أي مفهوم من مفاهيم الحياة، وأنه لا يرتفع صوت في الأمة سوى صوت الإسلام. وهي حين تقرأ قوله تعالى: [وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ] تعرف أن لا عزة لغير الإسلام في بلاد الإسلام.

إن الأمة الإسلامية حين تقرأ ذلك وغيره من الكتاب والسنة والسير النبوية، لا شك أن السياسة والحرب لا تكون من معارفها فحسب، ولا تكون من دراستها واختباراتها ولا تنبع من حاجاتها فقط، وإنما تكون أفكاراً من عقائدها، وأحكاماً من شريعتها، ومتغلغلة في حنايا نفسها، ومتأصلة في دمها وتكوينها. فهي إذا درست سياسة الدول الكبرى فإنما

تدرسها كواقع لتعالجه بأفكار الشرع وأحكامه، وتقاومه بما يتطلبه من سياسة وحرب، وتدرّك كيف تسير، وتعرف أين الدرب. وهي ترى أن إنجلترا إنما تستعمرها كشعب، وأن فرنسا إنما تغزوها ككيان، وأن روسيا إنما تسيطر عليها كأمة، وأن روسيا إنما تبسط نفوذها كأمة واحدة وإن كانت شعوباً. حين ترى ذلك تدرك أنها هي بوصفها أمة هي الهدف من ذلك الاستعمار والغزو والسيطرة والنفوذ، وأن استغلالها وغزوها والسيطرة عليها وبسط النفوذ فوق ربوعها لا يتم إلا بتجزئة بلادها إلى دول، وبتفرقة صفوفها إلى شعوب، وسحب سر قوتها بإقصاء دينها عن الحياة.

فاستعمار الأمة الإسلامية، وغزوها، والسيطرة عليها، وبسط النفوذ فوق ربوعها، ليس المقصود منه الوجه المادي، وإن كان هو الحاصل، ولا نهب خيرات البلاد الإسلامية وإن كان هو الجاري. بل المقصود الأساسي، والدافع الأصلي، هو بعد أن تمت هزيمتها في ميادين الحرب والفكر، هو الحيلولة دون أن تعود مرة أخرى لحمل رسالتها إلى العالم، والخوف منها من أن تحطم قوى الشر، وتذك صروح الطغيان. هذا هو الأساس، وهذا هو الأصل، وهذا هو وجه القضية كلها. فالموضوع إذن ليس الاستعمار فحسب، بل الموضوع هو تحطيم هذه الأمة تحطيماً تاماً ومحوها من الوجود بوصفها أمة إسلامية، حتى لا تعود مرة أخرى لحمل رسالتها إلى العالم. وإذا كان التاريخ، وواقع ما يجري من التضليل للمسلمين، يكفي برهاناً على أن هذا هو وجه القضية وليس الاستغلال ونهب الخيرات، ولكنه يمكن أن يستأنس لرؤية الواقع الحقيقي لوجه القضية بالبصيرة والبصر، بما حصل لألمانيا، وبواقع قضية ألمانيا، بعد الحرب العالمية الثانية، وانتصار العدوين اللدودين: الدول الشيوعية والدول الرأسمالية على ألمانيا. فهذا هي ذي ألمانيا، الأمة العظيمة، والقوة المرهوبة، قد وقفت منها القوى الشيوعية والقوى الرأسمالية، موقفاً واحداً هو الحرص على عدم عودتها أمة عظيمة كما كانت، حتى لا تشكل خطراً على الجميع. فالدول الرأسمالية من مصلحتها أن تعود ألمانيا قوة مرهوبة لتقف في وجه الشيوعية وتحرس أوروبا من غزو روسيا، وقد رأت هذه المصلحة جلية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى أواخر الخمسينات، ولكن إصرار روسيا على استمرار خضوع ألمانيا والحيلولة دون رجوعها أمة كبرى، وخوف فرنسا من ألمانيا، وذبذبة موقف إنجلترا، وخشية أميركا من فقدان التوازن بين دول أوروبا، كل ذلك جمع كلمة العالم القوي، على الحيلولة دون أن ترجع ألمانيا أمة عظيمة أو أمة كبرى. فالغاية من ذلك ليس استعمار ألمانيا، ولا نهب خيراتها، وإن كان فرض السيطرة وبسط النفوذ واستغلال الاقتصاد الألماني والجهد الألماني حاصلاً فعلاً، فإن الدافع الأساسي ليس الاستغلال وبسط النفوذ، بل الدافع الأساسي هو اتقاء خطر ألمانيا، ومحافظتها كل دولة من هذه الدول المتفككة ضد ألمانيا على بلادها وأمنها

ودولتها. وهذا بالنسبة لألمانيا وهي لا تملك فكرة كلية عن الكون والإنسان والحياة تهدد تلك الأمم، ولا تحمل دعوة سامية إلى العالم، فكيف بالأمة الإسلامية التي هي أقوى من ألمانيا بالقوة والعدد والثروة، وهي تملك أقوى فكرة، وتحمل أعظم دعوة. إن هذا المثل وحده، كاف للاستثناس فضلاً عن التاريخ لإدراك حقيقة الاستعمار والغزو والسيطرة والنفوذ، الواقع على الأمة الإسلامية. لذلك فإنه من المحتم أن توضع قضية البلاد الإسلامية في موضعها الصحيح، وأن تبسط حسب وجهها الحقيقي، وأن يعمل لها على أساس أمة إسلامية ليس غير.

لقد مر استعمار الدول العدو للأمة الإسلامية، وغزوها، والسيطرة عليها، وبسط النفوذ فوق ربوعها، في أدوار نحن في آخرها، ووصلت الرصاصة التي انطلقت لقتلها مداها الذي تفقد فيه حرارتها واندفاعها. والعدو يظن أن الضحية وصلت دور النزع الأخير، والواقع أنها لا تزال حية وازدادت معرفة وقوة. ولذلك فإن تحركها صار أسهل من قبل، وأقرب للنجاح من أي وقت مضى. وحاجة العالم إليها وإلى دعوتها وصلت إلى حد الجوع الملح، ولذلك فإنه آن الأوان لأن تتحرك الأمة الإسلامية وتندفع وترجر لإنقاذ هذا العالم التعيس.

لقد بدأت غزوة أعداء الأمة الإسلامية لها منذ القرن الحادي عشر الهجري وهي في أوج قوتها، وفي عنفوان مجدها حيث كان من المسلمات أن الجيش الإسلامي لا يغلب، وذلك في القرن السابع عشر الميلادي. ولكنها بدأت غزوة فكرية لأفراد الأمة الإسلامية ومجتمعها، ثم لما حصل الانقلاب الصناعي في أوروبا اغتنمه الأعداء فرصة ذهبية، فاتخذوه وسيلة للغزو الفكري، وأداة للغزو السياسي، واستعملوه قوة للغزو العسكري. ولما أحسوا عجزهم عن القضاء على الخلافة التي تجمعها اتخذوا أسلوب تقطيع أطرافها منها، فبدأوا باقتطاع البلاد الإسلامية بلداً بلداً حتى يجهزوا على خليفة المسلمين.

حدّث التاريخ عن نابليون أنه حين غزا مصر واحتلها، جمع ضباط وأركان جيشه في غرفة واسعة وضع فيها سجادة كبيرة، ووضع في وسط السجادة قبعة، وقال لضباطه: من منكم يأتيني بالقبعة؟ فمشى ضابط لإحضارها، فقال له: لا تدس على السجادة، فحاول آخر أن يأخذ القبعة بعضاً طويلاً، فقال له: هاتها بيدك، وهكذا حاول عدة ضباط إحضار القبعة فلم يفلح أحد بإحضارها وفق الطريقة التي يريدونها نابليون. فقال لهم: نظوي السجادة ونتناول القبعة. ثم التفت إليهم وقال: هذه القبعة مثل الخلافة؛ وهذه السجادة مثل البلاد الإسلامية، فلا يمكن أخذ القبعة باليد إلا بطي السجادة، ولا يمكن إزالة الخلافة إلا بأخذها بلداً بلداً كطي السجادة، ثم يمكن إزالة الخلافة بكل يسر، وها نحن أخذنا مصر، ثم نأخذ بلاد الشام، وهكذا حتى نزيل الخلافة.

وهكذا سارت دول الغرب تقتطع بلاد الإسلام بلداً بلداً حتى كانت الحرب العالمية الأولى، فتمكنوا بعد انتصارهم في تلك الحرب من إزالة الخلافة، وتقطيع الأمة الإسلامية بتجزئة بلاد الإسلام إلى مستعمرات ثم إلى دول، وتفريق صفوف المسلمين إلى شعوب وقوميات، فاستطاعوا الاستيلاء على الأمة الإسلامية وتخطيمها، وهم يحاولون الإجهاز عليها لتلفظ النفس الأخير.

فهذه المراحل التي مرت على الأمة الإسلامية قد وصلت آخرها، فالعدو قد خرج بقواه العسكرية التي لم تكن لنا طاقة مادية قبلها، وظهر عواره الفكري وفساد وجهة نظره للناس جميعاً، وهزل عملاؤه وفضحوا حتى لم يعد دجلهم وتضليلهم ينطلي حتى على اتباعهم والمنتفعين منهم، وأصبح نفوذه مخفياً بالأثواب الرقيقة المهلهلة التي لا تكاد تخفيه، وتزلزلت أركان قواعده التي جعلها رأس جسر له مثل إسرائيل وقبرص ولبنان. لذلك صارت الفرصة مواتية لا لخلعه من بلاد الإسلام ورفع كابوسه عن الأمة الإسلامية فحسب، بل صارت مواتية لذلك وحمل الدعوة الإسلامية إلى العالم. وهي فرصة طويلة، لا تنقضي بشهور وسنوات، بل أنها تمتد إلى عدة سنين، وهي في كل يوم تكون مواتية أكثر من اليوم الذي قبله. لأن الأعداء يزداد انكشافهم ويزداد انهيار تدجيلهم، ويظرد رفع قبضتهم اطراداً ظاهراً. لذلك فإن الأمة الإسلامية لا شك أنها ستتحرک، ولا شك أنها ستندفع، ولا شك أنها ستزجر، فإنها تشاهد كل ما مر ويمر بها من كيد أعدائها وبطشهم وتشاهد أين وصل مدى هذا العدو الأزرق. وهذا ما يجعلنا على مثل اليقين بالنصر العزيز.

إن دول العالم كلها عدوة للأمة الإسلامية، لأنها دول كافرة، وهي تتربص بشكل دائم بالإسلام والمسلمين، لتوقع بهم الأذى والفرقة والشتات، والإسلام علمنا أن العالم كله داران لا ثالث لهما: دار إسلام ودار كفر. وأن المسلمين يعتبرون أن أهل دار الكفر هم أهل حرب، فهم في حالة حرب معهم، إما حكمية، أي حكمهم أنهم أهل حرب، وإما في حالة حرب فعلية، حين تكون حالة الحرب معلنة بينهم وبين الأمة الإسلامية. والرسول صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله، فإن قالوا عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها» وكلمة الناس، اسم جنس محلى بالألف واللام فتشمل جميع الناس الكفار في جميع العصور. إلا أن عمله p أنه كان يقاتل حتى تتحول دار الكفر إلى دار إسلام، فإن تحولت يوقف القتال ولا يكره الناس على اعتناق الإسلام، لأن الله تعالى يقول: [لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ] ولأنه عليه السلام يقول: «لا يفتن أحد عن دينه» ولأننا أمرنا أن نترك الناس وما يعتقدون وما يعبدون. فالدول الكافرة كلها دول محاربة ما دامت دار كفر.

إلا أن الدول الكبرى التي تفرض سيطرتها على بلاد الإسلام، هي أشد الدول عداوة، وأكثرها خطراً على بلاد الإسلام. وهي التي تتحكم في العالم وتديقه من ألوان الظلم والشقاء. ولذلك فإن الأمة الإسلامية مكلفة بإنقاذ العالم من هذه الدول، وبالوقوف في وجه هذه الدول، والدخول معها في صراع سياسي كحالة لتبليغ الإسلام ونشر دعوته، ومكلفة بإعداد القوة الكافية للدخول مع أي منها في حرب فعلية إذا اقتضى ذلك حمل الدعوة أو تحرير البلاد الإسلامية والدفاع عنها. ومن هنا، كان المسلمون في حالة جهاد دائم وكان الجهاد باقياً ومستمراً حتى قيام الساعة، وكان فرضاً كفرض الصلاة، لا يسقط عن أي مسلم حتى تحصل الكفاية برد العدو، أو تحرير البلاد، أو نشر الدعوة حيث يجب نشرها. ومن هنا كان الجهاد هو الصفة التي يجب أن تتحول إلى سحابة من سحايها الأمة الإسلامية، لأنه الطريقة لحمل الدعوة إلى العالم.

والدول الكبرى المتحكمة في العالم هي العملاقان الجباران: أميركا وروسيا، والدولة الماكرة الخبيثة التي تعتبر رأس الكفر بالنسبة للمسلمين، ألا وهي إنجلترا، ثم فرنسا التي لا تزال تحاول تركيز نفوذها في بعض بلاد الإسلام، ولا تزال تحاول بسط سيطرتها أو نفوذها حيثما قدرت من بلاد الإسلام. ولذلك كان الصراع السياسي المستمر هو مع هذه الدول جميعها بلا استثناء، وأما باقي الدول الكافرة فإنه ليست ذات موضوع الآن.

والسؤال الذي يرد الآن هو: هل يكون الصراع مع هذه الدول مجتمعة، وهذا ليس بالسياسة الحكيمة، أم يكون الصراع مع بعضها ويعاهد البعض الآخر، حتى لا تتكتل القوى ضدنا؟ والجواب على ذلك أن الصراع مع الكفار يأخذ ناحيتين اثنتين: إحداهما الصراع الفكري وهو ما يطلق عليه الصراع السياسي، والثاني الصراع الدموي، وهو الحرب الفعلية التي هي الجهاد. أما الصراع الفكري، أي الصراع السياسي فإنه يجب أن يكون مع جميع هذه الدول مرة واحدة، ولا تمادن أية دولة في هذا الصراع، لأن طبيعة التناقض بين مبدأ الإسلام ومبدأي الرأسمالية والاشتراكية ومنها الشيوعية، تقتضي دوام المواجهة بينهما ولأن هذه الدول تجعل الأعمال السياسية طريقة للسيطرة وبسط النفوذ، ولذلك فإن طبيعة الواقع الدولي تقتضي دوام الصراع السياسي مع الجميع.

أما الصراع الدموي، وهو الحرب الفعلية، فإن الظروف والأحوال هي التي تقرره، وهو الحالة الأخيرة التي يلجأ إليها إذا تعذرت أو تعسرت سائر الحالات. والرسول p ، هادن بعض الدول من أجل أن يحارب بعضها الآخر، كما فعل في الحديبية وفي موقعة خيبر، وهادن القبائل من أجل أن يتفرغ إلى حرب قريش. ولما أمن شر قريش دخل في حرب فعلية مع دولة الروم. فمهادنة دولة والدخول في حرب مع دولة أخرى، جائز، ويمكن أن يسلك

هذا الطريق، لأن الرسول عليه الصلاة والسلام فعله، ولأن الظروف وحجم القوى، قد يضطر الأمة الإسلامية إلى المهادنة. سواء أكان ذلك في بدء الحرب، أو في مهاجمة دولتين أو أكثر لبلاد الإسلام. فإنه عليه الصلاة والسلام، حين هاجمته قبائل العرب في موقعة الأحزاب، وحاصرته في المدينة هب لمحاربتها جميعها، ولكنه حين طال الحصار، وخشي من أن تفنيهم قوى القبائل المجتمعة والمتكتلة لحربه والقضاء عليه وعلى دولته، هم بعقد الصلح مع بعض القبائل المهاجمة على أن يدفع لها مالا مقابل انصرافها عنه، لولا أن السعدين: سعد بن عبادة وسعد بن معاذ قالوا له: إنا لا نعطي الدنية أبداً، فإنا لم نعطيها ونحن كفار، فهل نعطيها وقد كرمنا الله بالإسلام. حينئذ عدل الرسول عن المعاهدة وقال لمن كان سيوقع المعاهدة معهم: اذهبوا فليس لكم إلا السيف. واستمر بالحرب ضد القبائل كلها حتى نصره الله ذلك النصر المؤزر. فمحاربة دولة ومهادنة دولة أخرى جائز كما أن محاربة الدول المتكتلة مهما بلغت قوتها جائز كذلك. والذي يقرر هذا إنما هو الظرف والأحوال. وما يسمى بالحرب الباردة حكمها حكم الحرب الفعلية في هذا المجال، لأنها تؤدي إلى الحرب الفعلية، ولأنها لا تخاض إلا إذا كانت القوى المادية كافية للنصر فيما لو دخلت الدولة التي نشتبك معها في حرب باردة، في حرب فعلية معنا. فالحرب الفعلية وما يسمى بالحرب الباردة، لا ندخل فيها إلا إذا كانت قوانا نصف قوى عدونا، ويجوز لنا أن نقف ضدها جميعاً إذا تكتلت في حلف واحد، أو أن نعاهد بعضها ونقف في جوه البعض الآخر، لا فرق في ذلك بين أن يكون تكتلها للحماية أو التهديد، كما كانت الحال بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية حتى أوائل الستينات، وبين أن تدخل متكتلة في حرب فعلية، ضدنا، كما كانت حال الحلفاء في الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا. ولذلك فإن موقفنا تجاه هذه الدول الأربعة إنما تقرره الظروف والأحوال.

والقضية التي فرضت نفسها على الأمة الإسلامية في سبعينات القرن العشرين الميلادي هي تحرير الأمة الإسلامية كلها من سيطرة هذه الدول الأربع، ومن نفوذها، أي تحريرها من الاستعمار والنفوذ، ولكننا لا يصح أن نخوض العراك بشأنها للتحرير، بل يجب أن نخوضها لحمل الدعوة إلى العالم وإنقاذه مما هو فيه، والتحرير يكون وسيلة لا غاية، وأداة وليس قصداً، لأن مهمتنا هي حمل الدعوة الإسلامية إلى العالم. والتحرير أمر بديهي من البديهيات، إذ الأصل أن نكون أمة تحمل الدعوة لا أمة مستعمرة. ولأن القتال حتى يكون جهاداً لا بد أن يكون لإعلاء كلمة الله. وكلمة الله هي حمل دعوة الإسلام، فحتى جهاد التحرير يجب أن يكون لإعلاء كلمة الله. فنحن حين نقاتل لتحرير فلسطين، لا نقاتل من أجل برتقال يافا، ولا نقاتل من أجل أن نرجع أوطاننا إلينا، وإنما نقاتل لإعلاء كلمة الله، ولا

يتأتى ذلك إلا بالتحريم. فكان القتال من أجل إعلاء كلمة الله لا من أجل التحريم. على أن واقع الحال يقضي بذلك ويستوجبه. فنحن حين نقاتل لتحرير السنغال ونيجيريا والسودان، وتحويلها من دار كفر إلى دار إسلام، لا نتوقف عند حدود روديسيا حتى نحرر الجزائر، ولا عند حدود الكونغو حتى نحول اندونيسيا، بل نسير في الجهاد لحمل الدعوة حسب مقتضيات الظروف والأحوال، وفق ما لدينا من القوة، فنحن نقاتل لتحويل كل دار كفر إلى دار إسلام، سواء أكان أهلها من المسلمين كباكستان، أو كانوا من الكفار كالهند. ومن أجل ذلك يجب أن يكون الصراع مع هذه الدول الأربعة من أجل حمل الدعوة الإسلامية لا من أجل التحريم. فإنه وإن كانت القضية التي فرضت نفسها على المسلمين هي التحريم، ولكن الصراع يجب أن يكون من أجل حمل الدعوة الإسلامية، وإن كان لا يتأتى ذلك بالنسبة للبلاد الإسلامية إلا بالتحريم، وحتى العمل للتحريم نفسه لا يصح أن يكون إلا لإعلاء كلمة الله.

قلنا ان استعمار الدول العدو للبلاد الإسلامية قد وصل إلى آخر أدواره وصارت الفرصة مواتية لمواجهته وطرده، وهذا واقع مشاهد لا شك فيه. فإن العدو لا يستعمل لإيجاد سيطرته ونفوذه، وللاحتفاظ بهذه السيطرة وذلك النفوذ، إلا الأعمال السياسية، ولا يلجأ للقوة العسكرية إلا في حالة نادرة، وحين يصبح استعمالها لا يشكل خطراً عليه. ولذلك فإن الصراع مع العدو تكفي فيه الأعمال السياسية، والاستعداد للاستشهاد وإعداد القوة لتشكيل الخطر على العدو إذا فكر باللجوء للقوى العسكرية. هذان الأمران، وهما: الأعمال السياسية، والاستعداد للاستشهاد وإعداد القوة الكافية لتشكيل الخطر على العدو، كافيان للتحريم أي كافيان لحمل الدعوة والنجاح في التحريم. ولذلك ما على الأمة الإسلامية إلا أن تحذق الأعمال السياسية، وتعد العدة للجهاد. ولذلك صار الأمر أسهل مما كان، فلا تحتاج لقوة مادية تعادل قوى العدو المادية، فلا تحتاج لقوة تعادل قوى الدول الأربع الكبرى، حتى ولا قوة تعادل قوة أضعفها. لأن التحريم صارت تكفيه الأعمال السياسية، والاحتياط لما قد يحدث من التدخل العسكري المحدود. ولهذا فإنه لا عذر لأحد عن النهوض للاضطلاع بأعباء التحريم وحمل الدعوة، ولم يبق أي مجال ولا أي مبرر للالتصاق بالأرض والقفود عن العمل.

إن الأعمال التي تقوم بها الدول العدو في بلاد الإسلام، ليست مقسمة بينها، ومنفصلة بعضها عن بعض حتى يقال اننا نخاصم إنجلترا أولاً ونهادن أميركا، أو نخاصم أميركا ونهادن روسيا، بل ان العملاقين الكبيرين روسيا وأميركا يحاولان معاً في البلاد الإسلامية لفرض السيطرة وبسط النفوذ. وأتت وإن اقتسما العالم بينهما ومنه بلاد الإسلام فإنهما

يعملان معاً في العالم كله، فإن روسيا تعمل في مصر وسورية مع أحدهما من منطقة أميركا، وأميركا تعمل في كوبا وفيتنام مع أحدهما من منطقة روسيا، ولا يترددان في المنافسة على تنزانيا وجنوب أفريقيا وإن كانت منافسة رياضية ليس فيها كبير عداً ولذلك فإنه لا يمكن الصراع مع إحداهما ومهادنة الأخرى، لأن ذلك لا يتأتى في الواقع إلى ضدهما معاً، ومن أجل ذلك لا ترد المهادنة في هذا المجال. وأيضاً فإن إنجلترا تعمل في ماليزيا وتونس، ولكن أميركا تعمل في كل منهما لفرض سيطرتها ويسط نفوذها، وأنه وإن كانت أميركا تصارع إنجلترا فيهما فإن هذا الصراع تنافس على المغنم لا صراع حرب وعداء، وما هما إذا إلا كلاعبين يقومان بلعبة ضد بعضهما فأيهما يغلب يربح، وإن كانت مادة اللعبة هي تونس وماليزيا، أي هي بلاد الإسلام. ولهذا لا يمكن الدخول في صراع مع أحدهما ومهادنة الآخر، بل لا بد من الدخول في صراع معها معاً مهما كلف ذلك من مغامرة وتضحيات.

لهذا فإن الصراع ضد الدول العدو لتحرير بلاد الإسلام، لا بد أن يكون صراعاً معها جميعاً، وأن لا تكون أية مهادنة مع أية دولة من هذه الدول، ولا أية مساعدة من إحداهما ولو ضد الأخرى، لأن هذا لا يتأتى، بل هو عمل لتركيز سيطرة الكفر لا لتحرير البلاد من الأعداء. ومن هنا كان لزاماً على الأمة الإسلامية أن تصارع الدول الأربع في وقت واحد، دون أية مهادنة، ودون أية استعانة، بل دون أية مغالزة أو استمالة. فالموضوع هو إخراج الدول الكافرة من بلاد الإسلام، وليس هو عداً دولة ما، والاستعانة بمنافستها ضدها. ولذلك كان من الخطأ والخطر ما قام به زعماء مصر من الاستعانة بأميركا لإخراج إنجلترا وما فعله زعماء بلاد الشام من الاستعانة بإنجلترا لإخراج فرنسا. فالعدو لا يستعان عليه بعدو، والمستعمر لا يستعان عليه بمستعمر آخر، والتفاضل بينهما كالتفاضل بين العمى بالماء الزرقاء أو العمى بالماء السوداء، بل كله عمى ولا تفاضل في العمى.

والأعمال السياسية هي الأعمال التي يقام بها من أجل رعاية شؤون الناس، سواء أقام بها أفراد، أم قامت بها أحزاب وتكتلات، أو قامت بها دولة أو دول. والأعمال السياسية موجودة منذ نشأة الجماعات على الأرض، فالفرائد كانت تقوم بأعمال سياسية، والزعماء كانوا يقومون بالأعمال السياسية، وسيظل الناس يقومون بالأعمال السياسية ما دام هناك جماعات ترعى شؤونها. وعلى ذلك فإن القيام بالأعمال السياسية لا يستوجب مهارة في السياسة، ولا حذقاً بفن الحكم بل بإمكان كل فرد وكل جماعة وكل دولة أن تقوم بالأعمال السياسية، إلا أن الأعمال السياسية التي يجب أن توجه إليها العناية الفائقة من قبل أي شعب يريد التحرر، ومن قبل أية أمة تحمل رسالة للناس، إنما هي الأعمال المتعلقة بالدول الأجنبية، ولا سيما الأعمال المتعلقة بكفاح الدول الاستعمارية، وابتقاء خطر الدول

الطامعة. ومن هنا كان لزاماً على الأمة الإسلامية، وهي تريد التحرر، وتحمل الدعوة الإسلامية، أن تعطي الأعمال السياسية المتعلقة بالدول الأجنبية أهمية فائقة، وأفضلية على سائر الأعمال، وأن توضع في رأس القائمة من أولويات الأعمال.

وإذا استعرضنا الأعمال السياسية في الماضي والحاضر نجدها تملأ صفحات التاريخ، والتاريخ كله أعمال سياسية وتشغل الدنيا كلها في الحاضر، ونجدها أنها هي التي كفلت النصر للدول، ورفعت منزلة الشعوب الأمم، وكانت في كثير من الأحيان تغني عن الجيوش الجرارة في الفتوحات. فالرسول μ حين كان يعرض نفسه على القبائل، وحين أخذ بيعة العقبة الثانية، وحين أرسل عبد الله بن جحش يتنطس أخبار مكة، وحين نهد لأخذ تجارة قريش فكانت هي سبب موقعة بدر، وحين أرسل نعيماً يثبط القبائل ويشير فيها الشكوك والتحسبات في موقعة الخندق، وحين ذهب لأداء العمرة وأقام بالحديبية، وحين حكم سعداً في بني قريظة، وحين أرسل الدعوة إلى القبائل، وحين أرسل الكتب إلى الملوك، وحين جاء العباس بأبي سفيان وهو ذاهب إلى مكة، وحين عقد المعاهدات، واستقبل الوفود من جزيرة العرب، وحين بأهل النصارى الذين جاءوه، وحين أمر بإجلاء بني النضير، وحين عين حاكم اليمن من قبل فارس حاكماً عليها بعد أن أسلم، كل ذلك وأمثاله أعمال سياسية، وقل مثل ذلك في الخلفاء الراشدين وسائر الخلفاء. فإن ما يغلب على أعمالهم بالنسبة للدول الأجنبية إنما هو الأعمال السياسية. ولذلك كان يأمر أمير الجيش حين يوليه أن يطلب من القوم أن يدخلوا في الإسلام، فإن أبوا عرض عليهم الجزية، فإن أبوا استخار الله وأذنهم بالحرب. فالحرب هي آخر عمل يلجأ إليه، والسياسة هي التي يجب أن يقام بأعمالها أولاً، ومن هنا كانت الأعمال السياسية هي من أهم واجبات الأمة، ومن الزم ما يلزم أن تقوم به. ومن هنا لم يكن غريباً أن تكون الأعمال السياسية من أهم أعمال التحرير، ومن أهم أعمال حمل الدعوة الإسلامية، ولولا الأعمال السياسية لما تحقق نشر الإسلام، ولا أمكن حمل دعوته للناس في هذا العصر. إلا أن القيام بالأعمال السياسية في هذا العصر يقضي بأن تعرف الأمة أحوال العلاقات بين الدول، وأن تتببع هذه العلاقات، وأن تدرك خفاياها ومراميها، وأن تميز بين المناورة وغير المناورة، وأن تفرق بين العمل وأهدافه، وأن تكون واقفة على آخر وضع تكون عليه العلاقات، وهذا يقضي بدوام تثقيف الأمة تثقيفاً سياسياً، وجعلها تتببع وتدرك السياسة الخارجية تبعاً دائماً وإدراكاً واقعياً، وأن يكون حمل الدعوة الإسلامية هو الحكم على هذه السياسة، وهو المسير لها. فمثلاً لا يكفي أن تعرف الأمة أن الموقف الدولي قد تغير، وأن العلاقات الدولية صار يشرف عليها ويسيرها دولتان اثنتان هما روسيا وأميركا، بعد أن كان يشرف عليها ويسيرها معسكران هما المعسكر الشرقي والمعسكر

الغربي، بل لا بد أن تعرف أن هاتين الدولتين لا تسيران كما يسير المعسكران، وكان من الممكن أن يصل الموقف الدولي إلى شفير الحرب ثم يحصل الانفراج، بل ان الدولتين العملاقتين تلعبان لعبة شطرنج مميته، وأن الوضع الدولي إذا وصل إلى شفير الحرب فإنه لا توجد قوة تستطيع أن توجد الانفراج. ولذلك فإن الحرب بينهما أخطر وأقرب منها فيما لو بقي الموقف الدولي معسكرين. وأنه حين كان الموقف الدولي معسكرين كان من الممكن أن يوجد معسكر ثالث، وكان من الممكن أن تقوم دولة فعالة تستطيع أن ترتفع وتنمو حتى تبرز الدولة الأولى في العالم. ولكن بعد أن صار الموقف الدولي محصوراً بين عملاقين، صار من العسير أن يوجد معسكر ثالث، ومن الشاق جداً أن تنمو دولة وترتفع لأخذ زمام المبادرة من الدولتين. فالمعرفة الإجمالية للقضايا الأساسية لا تكفي بل لا بد من الوقوف على كثير من الخفايا والتفاصيل. ومثلاً لا يكفي أن يعرف الناس أن إنجلترا قد نزلت عن مستوى الدولة الكبرى، ولم يعد لها وجود في النظر في الشؤون الدولية، ولم تعد قادرة على التأثير في الموقف الدولي. لا يكفي أن يعرف ذلك، بل يجب أن يعرف أن إنجلترا لا تزال موجودة في مستعمراتها عن طريق الكومنولث وعن طريق العملاء، وأنها لا تزال تتبع الشؤون الدولية وتحاول أن تتدخل فيها، ولا تزال محافظة على ركائزها التقليدية الثلاث، فلا تزال تركز وراء أميركا وتحاول أن تجعلها سنداً لها رغم أن أميركا تحاول إزالة الاستعمار الإنجليزي من الوجود، وتحاول إضعاف الإنجليز، ولا تزال تحاول تسخير أوروبا وحفظ التوازن بين الدول الأوروبية، فدخلت السوق المشتركة، وتحاول جر أوروبا لعقد اتفاقيات سياسية تتجاوز الناحية الاقتصادية. ولا تزال هي التي تسيّر سياسة مستعمراتها السابقة سواء في الكومنولث، أو في الدول التي أعطتها استقلالها وتركبتها حرة أمام الناس. لا بد أن يعرف ذلك حتى يكون الحكم على تسيير العلاقات الدولية حكماً صحيحاً، وحتى يكون موقف الأمة الإسلامية تجاه الموقف الدولي موقفاً سليماً.

ثم أنها لا بد أن تعرف القضايا على حقيقتها، فتعرف أن ما يسمى حرباً في فيتنام إن هو إلا أعمال سياسية تتخذ الأعمال العسكرية أداة من أدوات العمل السياسي. وأن فوز برانت في الرجوع إلى الحكم في ألمانيا الغربية، فإنه إنما رجح بفضل روسيا، وأن أميركا قد انهزمت في هذه الانتخابات، ولذلك فإن من المنتظر أن يتعثر سير برانت ويحتاج إلى زمن أطول، في حين أنه لو نجح مرشح أميركا وهو الحزب الديمقراطي المسيحي لكان السير في الترتيبات الموضوعة لوسط أوروبا أسرع وأيسر وأكثر ضماناً. وأن قضية قبرص ليست بين اليونان والأتراك، وإنما هي بين الإنجليز والأميركان، وأنها عمل من أعمال تصفية القواعد الإنجليزية في العالم.

وكذلك لا يكفي أن تعرف القضايا المحلية على ظاهرها، بل لا بد أن تدرك ما وراءها. فمثلاً حين تجد نيكسون نجح في انتخابات الرئاسة الأميركية للمرة الأولى وللمرة الثانية، يجب أن لا تنساق مع تيار الدعاية بأن الشعب الأميركي مع نيكسون، بل يجب أن تستعرض الأمور السابقة لترشيح نفسه، فقد سبق أن سقط أمام كيندي حين رشح لرئاسة الجمهورية، ولم ينجح حين رشح نفسه لحاكمية إحدى الولايات الأميركية وسقط سقوطاً ذريعاً، ثم حلف أن لا يرشح نفسه بعد ذلك مطلقاً، واشتغل محامياً عند الشركات الكبرى. وهذه الشركات هي التي رشحته وهي التي عملت على إنجاحه في المرة الأولى والثانية. فإن أميركا لا يستطيع الشعب فيها أن ينصب الرئيس الذي يريد، بل أصحاب الأموال الضخمة والرأسماليون هم الذين ينصبون الرئيس وكيلاً عنهم من أجل تشغيل أموالهم.

ومثلاً حين يرى حزب العمال في إنجلترا يهاجم حزب المحافظين الحاكم لقبوله شروطاً مجحفة لدخوله السوق الأوروبية المشتركة، فإنه لا يصح أن يظن أن هذا صراع سياسي محلي على الحكم بين حزبين، ولا هو غيرة على مصلحة الإنجليز، وإنما هو إيجاد خط رجعة لإنجلترا فيما لو لم تستطع تحقيق أهدافها من السوق الأوروبية المشتركة.

ومثلاً حين يرى أن رومانيا تحاول أن تتصرف تصرفاً استقلالياً، وأنها تعمل للانعتاق من سيطرة روسيا، ومن التعامل مع أميركا، فإنه لا يصح أن تظن أن هذا هو الواقع، بل يجب أن تعلم أن هذا تحريك من روسيا لرومانيا، بموافقة أميركا، من أجل أن تلعب دوراً رئيسياً في العلاقات بين الصين وروسيا، وبين الصين وأميركا.

وكذلك فإنه لا بد أن تميز القضايا الفرعية من القضايا الأصلية، وأن تفرق بين القضايا الاقتصادية البحتة والقضايا النقدية البحتة وبين القضايا الاقتصادية السياسية، والقضايا النقدية السياسية، سواء من حيث الدافع أو من حيث الهدف أو من حيث نفس الأعمال الاقتصادية والأعمال المادية.

وجملة القول لا بد أن تثقف الأمة تثقيفاً سياسياً، وأن تزود بالمعرفة الصحيحة بالأسس والتفاصيل، فإنها هي التي تقوم بالأعمال السياسية، سواء في عمليات التحرير أو في حمل الدعوة الإسلامية.

24 من ذي القعدة سنة 1392هـ

1972/12/19م